

26

تصدر كل شهرين
من مجلس الأمة
الجزائر -

مجلس الأمة

العدد السادس والعشرون - ماي - جوان 2006

رئيس الجمهورية يعلن
عن تصديق الدستور..
قبل نهاية السنة

في أقل من 18 شهراً

الدورة الـ 48
للجنة التنفيذية
للاتحاد البرلماني
الافريقي بالجزائر



اليوم
البرلماني
للطفل
نساء الولايات
أعضاء
بمجلس الأمة

عين

على دورة الربيع

2006

القوانين

- 20 **مارس** : - الأمر المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية،
- القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين،
- القانون المتعلق بتحديد شروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.
- 15 **جوان** : - القانون المتعلق بشركة الرأسمال الإستثماري،
- القانون الذي يلغي الأمر رقم 02/03 لسنة 2003، المتعلق بالمناطق الحرة.

محاضرات

- 21 **فيفري** : صناعة القرار الأمريكي.. و الدور العربي الممكن (للدكتور كلوفيس مقصود).
- 25/27 **فيفري** : الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة حول الدفاع الوطني .

مواضيع برلمانية

- 25/26 **ماي** : الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

أيام برلمانية

- 14 **مارس** : اليوم البرلماني الثاني حول قانون الجنوك.
- 19 **ماي** : اليوم البرلماني الإفريقي حول السياسة الطاقوية للجزائر تجاه الدول الإفريقية.
- 04 **جوان** : اليوم البرلماني للطفل .

الخرجات الإستطلاعية

- 24/26 **أفريل** : لجنة التجهيز والتنمية المحلية في ولاية النعامة
- 06/07 **ماي** : لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في ولاية خنشلة .
- 08/10 **ماي** : لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في ولاية تبسة.

الأبواب المفتوحة

- 24 **أفريل** : أشبال النادي الرياضي الهواوي " فرع الأيكيدو ".
- 07 **ماي** : طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس، الناحية العسكرية الأولى.
- 21 **ماي** : ضباط خبراء بالمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني.
- 12 **جوان** : أطفال جمعية ترقية شباب الفتح.
- 18 **جوان** : أطفال بلدية سيدي أحمد .
- 26 **جوان** : تلاميذ إكمالية شويط بالآبيار.

تضيق

- تولى السيد **عبد الحميد مداود** رئاسة لجنة التربية والتكوين العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية ، خلفا للسيد محمد قلاح.
- تولى السيد **بوعلام ليبيد** رئاسة المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني، خلفا للسيد عبد الله بوسنان.
- تولى السيد **علي سعداوي** رئاسة المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، خلفا للسيد علي قدور دواجي.



في هذا المصد

4 .. إلى نظام قوي ومتناسق ..

5 الاختتاتية الخيارات الكبرى... عبر الاستفتاء

6 جلسات شركة الرأسمال الإستثماري
ص 06 أداة جديدة لتمويل
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7 إلغاء المناطق الحرة

8 تحرير الاقتصاد
نتائج .. وتطلعات

9 الأسئلة الشفوية

11 استقبالات

اليوم البرلماني للطفل

12 رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
إلى المشاركين في الاحتفال
بيوم الطفل البرلماني

14 رسالة شكر من الأطفال المشاركين
في اليوم البرلماني للطفل موجهة
لرئيس الجمهورية

16 أجراس ..
في انتظار قانون حماية الطفل

18 رئيس الجمهورية : يجب الخروج
من حالة التأخر الفادح في التنمية

20 رئيس مجلس الأمة : من الأبناء المؤسسين ..
نستلهم إرادة مواجهة التحديات

21 كلمة رئيس المجلس الشعبي الوطني
باسم البرلمان الجزائري

23 جدول أعمال الدورة

24 رسالة شكر وتقدير لرئيس الجمهورية

25 النشاط الخارجي

26 متابعات

27 أبواب مفتوحة

28 الخزجات الإستطلاعية

33 المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد شلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كرينة بنود
شهرزاد تورقيوي

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زاي
عميروش قط

الإخراج
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - (ANEP) روية
رت.م.د 1112-2641
الابداق القانوني رقم 98-1223
العنوان 07 شارع زيفود يوسف
الهاتف 021 74 60 59
الفاكس 021 74 60 83
البريد الإلكتروني
revue@majliselouma.dz

..إلى نظام قوي ومتناسق..

((..واليوم وقد تجاوزت الجزائر حالة الأزمة والاختلال وهي تخوض مرحلة حاسمة في مسار التنمية ودعم هياكل دولة الحق والقانون فإنه من الضروري في اعتقادنا طرح مسألة تعديل الدستور الذي أصبح يفرض نفسه لا كخطوة متقدمة مكتملة في مسار إصلاح وتحديث هياكل الدولة فقط، بل في كونه أيضا يستجيب لرغبة شعبية واسعة و مطلب جزء كبير من القوى السياسية وحركة المجتمع المدني.

إن التعديل الدستوري الذي نبتغيه سيكون مترجما لأنشغالات وتوجيهات المرحلة الجديدة، منسجما مع تطور الدولة الجزائرية وما نريده لها من استقرار وقوة وفعالية، دستورا يعزز أكثر فأكثر الحقوق والحريات الأساسية وكذا الرقابة الدستورية، يحدد قواعد نظام سياسي واضح المعالم، يضبط أكثر فأكثر الصلاحيات والمسؤوليات، يراعي احترام مبدأ الفصل بين السلطات ويضع حدا للتداخل بين صلاحيات المؤسسات وينهي الخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

إن الجزائر وهي تواجه تحديات تنمية شاملة في سياق عولمة كاسحة تحتاج إلى نظام قوي ومتناسق قادر على تعزيز وتفعيل هياكل الدولة بما يساعد على التحكم العقلاني، في أولويات الاستراتيجية الوطنية والتكفل الأفضل بمتطلبات التسيير ومتطلبات الحكم الراشد، الذي يعمل على تحسيده ثقافة وممارسة على كافة المستويات بما يكفل ضمان ديمقراطية حقيقية ومؤسسات جمهورية عتيذة وشرعية دستورية دائمة ..))

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة 4 جويلية 2006

الخيارات الكبرى... عبر الاستفتاء

في كلمته بمناسبة عيد الاستقلال الوطني 5 جويلية، أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن استفتاء مرتقب قبل نهاية السنة حول اقتراح تعديل الدستور، وهي خطوة هامة تدرج -كما اتضح في كلمة رئيس الجمهورية- في سياق رؤية لإصلاح هياكل الدولة، تأجل الحوض فيها بسبب الأولويات التي كانت مفروضة غداة الانتخابات الرئاسية سنة 1999.

إن رئيس الجمهورية وفقاً لصلحياته الدستورية ومبادرة منه يتجه -مرة أخرى- لاستفتاء الشعب في مسألة تعديل الدستور، وهو ما يؤكد بقوة تغليب الإرادة الشعبية عبر أحد أهم وسائل الممارسة الديمقراطية وهي الاستفتاء الشعبي عندما يتعلق الأمر بالخيارات الكبرى...

وإذا كان رئيس الجمهورية قد ارتأى الاعلان الرسمي عن هذه المبادرة في هذا التوقيت، فإن هذه المسألة لم تكن غائبة من -رؤيا- الإصلاحات العامة، التي انطلقت مع بداية العهدة الأولى لرئيس الجمهورية، والإشارات الواضحة لهذه الخطوة متوفرة في أكثر من مناسبة تحدث فيه رئيس الجمهورية عن الدستور الحالي وما يستوجب من توضيح أكثر يمليه ترتيب صلاحيات مؤسسات وهياكل الدولة بما يضمن التكامل والانسجام ويحقق لها الفعالية في أداء مهامها في ظل نظام دستوري ديمقراطي يتناسب مع الواقع الوطني ويستجيب لتطلعات الشعب... وتدخل به البلاد نهائياً مرحلة الاستقرار والأمن بعد سنوات عصيبة... ومأساة رهيبة... وما ترتب عنها من هواجس وتخوفات.

النحرير

شركة الرأسمال الإستثماري

أداة جديدة لتعزيز تمويل
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

صادق أعضاء مجلس الأمة على القانون المتعلق بشركة الرأسمال الإستثماري، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة. ويهتف وزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالإصلاح المالية السيد كريم جودي ووزير العلاقات مع البرلمان، السيد عبد العزيز زيارى.

ج - التكلفة التي تتحملها المؤسسة المستمرة أقل
نسبيا بالمقارنة مع التمويل.

تدابير لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحتوي نص القانون المتعلق بشركة الرأسمال الإستثماري على 30 مادة، موزعة على ستة فصول، وهو امتدادا لقوانين سابقة تندرج ضمن منظور إقتصاد السوق الذي إنتهجته الجزائر، لاسيما القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقترح نص القانون أهم التدابير لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع إطار قانوني ملائم يضع حدا لمشكلة تمويل هذه المؤسسات وبالتالي خلق مناصب عمل، خاصة وأن نشاط الرأسمال الإستثماري يعد أحد أساليب تمويل المؤسسات لاسيما الصغيرة والمتوسطة كبديل للتمويل الذي تقوم به البنوك وما يصاحب ذلك من صعوبات ومشاكل عدة خاصة عند منح القروض.

كما أن شركة الرأسمال الإستثماري تحصل بموجب هذا النص على مزايا جبائية وإعفاءات تتناسب والمخاطر التي يتحملها المساهمون كما هو معمول به في العالم.



أوضح الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالإصلاح المالي كريم جودي، خلال عرضه لنص القانون أن الهدف المرجو من النص يتمثل في محورين أساسيين:

- 1 - تطوير نشاط الرأسمال الإستثماري كممول إضافي وكبديل لتمويل النشاط الإقتصادي والنمو، مقارنة بالتمويل البنكي أو الميزانياتي.
- 2 - الاستجابة للحاجيات المالية للمؤسسات، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحلها.

مضيفا أن هذا النص كإطار قانوني لشركة الرأسمال الإستثماري يأتي في سياق ملائم يتميز بـ:

- استقرار وضعية الإقتصاد الكلي مع مستوى نمو يفوق 5٪.
- إطار قانوني يشجع الإستثمار ويدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وجود هيكل قاعدي للسوق المالية في طريقه إلى العصرية.

كما أن القانون يحرص على جملة من التسهيلات الممنوحة والضمانات التي تسمح للمؤسسات بالحصول على اختيارات عديدة من بينها:

- أ - تعزيز الأموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة قدرتها على الإئتمان.
- ب - اعتماد طريقة تمويل مكملة للتمويل عن طريق المديرات.
- ت - تقديم المساعدة والإستثمار.
- ث - تطوير أدوات الهندسة المالية.



لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة لمتابعة عمل شركات الرأسمال الإستثماري

أكد كريم جودي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالإصلاح المالي، خلال رده على أسئلة وإشغالات وملاحظات أعضاء المجلس أن شركة الرأسمال الإستثماري تلعب دور المساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بمساهماتها الخاصة أو برؤوس أموال إستثمارية مودعة لديها، أما بخصوص شركات الإستثمار العادية وشركات الإستثمار التي تلجأ إلى الإخبار العمومي، فيتم اللجوء إلى تطبيق الشروط الواردة في القانون التجاري، وفيما يتعلق بالإجراءات الجزائية فهي نفسها - حسب الوزير - المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 93-10 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، إضافة إلى الإجراءات الجزائية المنصوص عليها في القانون التجاري والقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال.

وبسرعة، ولهذا تتقدم اللجنة بالافتراضات التالية:

- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية لتوضيح - وبدقة - الإجراءات التطبيقية التي لم ترد في هذا النص.

- ضرورة وضع نص تنظيمي يحدد - بدقة - شروط دخول رؤوس الأموال الأجنبية وخروجها وكذلك تحويل الأرباح والفوائد التي تنتج عنها.
- ضرورة تعزيز الرقابة على هذه الشركات، لاسيما بتعدد محافظي الحسابات.

- التفكير في آلية تقوم بدلا من الدولة بالمساهمة في رأسمال شركات الرأسمال الإستثماري، ومنها على سبيل المثال صندوق الودائع والضمانات، وهو ما يسمح بتخفيف الأعباء على الدولة لتركيز

ضرورة تعزيز الرقابة على شركات الرأسمال الإستثماري من بين توصيات اللجنة

بعد الاستماع إلى رد الوزير، اجتمعت لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية وأعدت تقريرا تكمليها جاء فيه أن نص القانون يقدم نوعا بدلا لتمويل النشاط الإقتصادي والنمو وهذا بإنشاء شركات الرأسمال الإستثماري التي تمثل الوسيلة الأنجع لدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى يستطيع هذا النظام الجديد تحقيق الآثار المرجوة، لا بد أن يرفق بإجراءات كفيلة بحلها حقيقة لمؤسسة

إلغاء المناطق الحرة - آراء

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 15 جوان 2006 على نص القانون الذي يلغي الأمر رقم 02/03 لسنة 2003، المتعلق بالمناطق الحرة. خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور وزير التجارة والعلاقات مع البرلمان، الهاشمي جعبوب وعبد العزيز زيايري.



مستثمرين، مضيفا أن الشركة الوحيدة التي زارت المنطقة هي شركة "كوبار" الإماراتية العام الماضي، وتخلت عن الاستثمار بالمنطقة بسبب المساحة، كما أكد أن المحيط البيروقراطي لعب هو الآخر دورا كبيرا في عدم قدوم المستثمرين.

مؤكد أن الدولة ستعمل على تهيئة هذه المنطقة لتصبح فضاء صناعيا بإمكانه بعث التنمية بالمنطقة وخلق الثروة وإنشاء مناصب شغل لإمتصاص البطالة بالمنطقة.

العمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار

وفي تقريرها التكميلي لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، إرتأت أن تقترح التوصيات التالية :

- تحويل المناطق الحرة إلى مناطق صناعية وتوجيه المستثمرين نحوها لبعث نشاط صناعي وخلق مناصب شغل.
- تطوير مناطق التبادل الحر ووضعها تحت تصرف الذين يرغبون في إقامة مشاريع استثمارية عن طريق الامتياز.
- العمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

قدم وزير التجارة الهاشمي جعبوب عرضا حول نص القانونين المتعلق بإلغاء المناطق الحرة، مبرزا أسباب ودواعي اقتراح إلغاء المناطق الحرة باعتبارها مناطق خارج الإطار القانوني للدولة وكذا للاعتبارات الآتية:

- إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،
- انضمام الجزائر الوشيك إلى المنظمة العالمية للتجارة،
- رغم الموقع الاستراتيجي لمنطقة بلارة والتجهيزات الكبيرة التي أنشئت حولها وتهيتها والترويج لها، إلا أنها لم تستقطب المستثمرين.

وكانت الحكومة الجزائرية قد بادرت بإنشاء هذه المناطق باعتبارها أداة من أدوات جلب الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال، وذلك بالنظر للتخفيضات والتسهيلات التي تمنحها للمستثمرين مثل الإعفاءات الجمركية والجبائية وغيرها. وذلك بوضع قانون مستقل هو القانون رقم 02/03 والذي سبقه مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء أول منطقة حرة وكانت هي منطقة بلارة بولاية جيجل.

من منطقة حرة إلى منطقة صناعية

خلال رده على إستغالات وملاحظات أعضاء المجلس، أوضح وزير التجارة الهاشمي جعبوب، أنه بالرغم من الترويج الكبير الذي قامت به الحكومة بمنطقة بلارة إلا أنها لم تستقطب



أما عن سؤال يخص الرقابة على شركات الرأسمال الاستثماري، فإن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة تتكفل بها وفقا لما هو معمول به في مخلف الدول.

أما عن مجال تدخل شركات الرأسمال الاستثماري، فتدخل في مختلف النشاطات الاقتصادية.

وبالنسبة لعقد المساهمين، فإن شركات الرأسمال الاستثماري تنشأ على أساس اتفاق بين المساهمين يحدد شروط الدخول إليها والخروج منها ومتابعتها.

كما أكد الوزير أن هذه الشركات تعمل المؤسسات بدون أن تأخذ قائدة، وهي بذلك تعد سندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرسوم التشريعي رقم 93-10 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، إضافة إلى الإجراءات الجزائية المنصوص عليها في القانون التجاري والقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال.

جهودها على برامج التنمية.

- الإسراع في وضع أليات تسهل جلب الموارد المالية نحو عمليات الاستثمار في القطاع المنتج.
- ضرورة تكيف مدونة النشاطات الاقتصادية مع النشاطات المستحدثة بموجب نص هذا القانون.
- ضرورة تحديد - وبدقة - الجهة المؤهلة على مستوى الشركة لطلب سحب الرخصة.
- ضرورة تشييط ندوات وموائد مستديرة عبر وسائل الإعلام، تشارك فيها مختلف شرائح وفئات المجتمع لتحسيس بجديوى هذا النوع من الاستثمار ودوره الفعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناصب الشغل.

تحرير الاقتصاد

نتائج .. وتطلعات

سعت الجزائر، منذ عدة سنوات إلى تحرير اقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي قصد التكيف مع المتغيرات الدولية الحاصلة على مستويات مختلفة، والاستفادة من آثار العولمة والتخفيف من انعكاساتها السلبية كالتفكيك الجمركي ورفع الحماية عن الإنتاج الوطني.

خلال مختلف الإجراءات الجمركية المقترحة والمتمثلة في تخفيض النسب المفروضة على المواد الأولية وعوامل الإنتاج والتجهيزات ورفع نسب أو رسوم جمركية لحماية ودعم الإنتاج الوطني، تغير مضمونها وأصبحت تنص على تحرير هذا الإنتاج ورفع القيود المفروضة على المواد والمنتجات المستوردة تطبيقاً للاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر مع شركائها الاقتصاديين والماليين وعلى رأسها اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي والذي من أهم بنوده التفكيك التدريجي للنظام الجمركي.

وقد أدى الاندماج الاقتصادي الذي رافقه إلغاء التدريجي للرسوم الجمركية التي كانت مفروضة على كافة المنتجات المنافسة للإنتاج الوطني كإجراء حمائي لصالح هذا الأخير، أدى إلى وضع هذا الإنتاج على المحك وبالتالي عملية الإصلاح بصورة عامة، ذلك أن الحماية الوحيدة التي يمكن تقديمها للمؤسسات الاقتصادية تتمثل أساساً في تأهيلها بما يضمن لها الاستمرارية والحفاظ على نفسها من الزوال وانعكاسات المنافسة الشرسة.

والملاحظ أن هذا الإلغاء يعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي ساعدت الحكومة على التخلي عن فكرة أو مشروع المناطق الحرة هذه الأخيرة

وهكذا، فقد تم في ظرف قياسي إحداث ثورة في المفاهيم والذهنيات للانتقال من مرحلة ذات اقتصاد مسير إدارياً إلى مرحلة مغايرة تماماً أصبح فيها الاقتصاد يحكمه قوانين السوق بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي مازالت تلاحظ في بعض الميادين، وترجم هذا التغيير الذي عرف بالإصلاح الاقتصادي والذي أشاد به صندوق النقد الدولي أكثر من مرة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أو ما يسمى ببرنامج التقويم الاقتصادي الذي دام عدة سنوات، وكانت له نتائج معروفة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد سمح هذا البرنامج للجزائر بوضع الخطوات الأولى على عتبة الانفتاح الذي يمهّد لها للاندماج في الاقتصاد العالمي، فكانت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق الشراكة الذي تم في سنة 2002 من جهة، ومع المنظمة العالمية للتجارة قصد الانضمام إليها، من ناحية أخرى، مع العلم أن المفاوضات مع هذه الأخيرة توشك على نهايتها بعد جولات عديدة وشاقة.

إعادة التأهيل .. ورفع الحماية التقليدية

تهدف عملية الانفتاح الاقتصادي - أساساً - والتي تسير بالتوازي مع إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني إلى فتح المجال أمام المؤسسات الاقتصادية للاعتماد على نفسها في تسيير شؤونها والتكفل بزمّام أمورها والتحضير الجيد للمنافسة داخلياً وخارجياً وتحمل نتائج هذه المنافسة إيجابياً أم سلبياً، وستكون عملية إعادة التأهيل هذه التي كلفت الدولة مبالغ ضخمة الضمان الوحيد للوقوف والصمود أمام رياح المنافسة التي بدأت تعصف بقوة، لا سيما وأن الانفتاح الاقتصادي سيؤدي حتماً إلى رفع الحماية التقليدية التي كانت مفروضة على المنتجات المستوردة لصالح الاقتصاد الوطني، فقوانين المالية التي كانت تنص على تدعيم حماية الاقتصاد وتشجيع الإنتاج الوطني من

التي كانت في الثمانينات تستوعب نسبة كبيرة من التجارة الدولية بدأت أهميتها الاقتصادية تتضاءل مع التطورات المتسارعة للمعولمة والاندماج الاقتصادي. فهذه التطورات تسير نحو جعل الدول نفسها عبارة عن مناطق للتبادل الحر، وما التكتلات الاقتصادية والتجمعات الجهوية والإقليمية إلا أداة لتحقيق هذا الهدف.

ومن جهة أخرى، فإن قانون الإستثمار يرمي إلى توفير الظروف الملائمة الجاذبة لرؤوس الأموال كما هو الحال بالنسبة إلى المناطق الحرة. وعليه، فإن حاجة الاقتصاد الوطني اليوم، هي ظل هذه التغيرات التي مازالت لا تسير بالتوازي مع هذه التغيرات وإعطائها نفساً جديداً لا سيما وأن الظروف مهيأة خاصة ما يتعلق منها بالاستقرار الاقتصادي والتطور الإيجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية كالنمو واحتياطي الصرف، وهذه الحاجة ضرورية للاقتصاد الوطني، ليس فقط لتحريره من الإجراءات البيروقراطية والقوانين القديمة الكابحة لأي تطور أو استثمار، وإنما، وهذا هو الأساس لتحريره من التبعية الكبيرة التي يتميز بها للبتروال الذي يشكل أكبر نسبة من إيرادات الصادرات تصل إلى حوالي 89 بالمائة.

ومن هنا، فالإشكالية هذه هي جوهر إشكالية الاقتصاد الوطني. وإذا تمكنت الإصلاحات الاقتصادية من تقديم حلول ملموسة وبناءة لتجاوز مرحلة تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، فإن عملية الانفتاح والاندماج الاقتصادي ستكون مفيدة للاقتصاد الوطني.

رشيد لمواري

نتائج .. وتطلعات

لا شك أن الخطوات الأولى التي خطتها الجزائر نحو تحرير الاقتصاد الوطني والانفتاح على العالم الخارجي بهدف الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من تحارب الدول المختلفة في الميدان التكنولوجي بدأت تؤتي ثمارها على المستوى الاقتصادي. فقد تم بموجب ذلك، وقف التدهور الذي كان يميز الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات، واستأنف النمو وتم تخفيض التضخم بصورة كبيرة وإستعادة الاقتصاد الوطني توازناته الكبرى التي تدعمت بواسطة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي إنطلق في جويلية سنة 2001 واستمر إلى 2004.

وتسعى الجزائر جاهدة إلى تحقيق نتائج إيجابية من خلال الاندماج في الاقتصاد الدولي، انطلاقاً من رفع قدرات الإنتاج الوطني التصديرية خارج قطاع المحروقات، حتى يكون للإصلاحات الاقتصادية معنى ويصبح للاندماج الاقتصادي مغزى وتكون للشراكة التي تبحث عنها البلاد فائدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالتحول الاقتصادي لا يحقق هدفه، بمعزل عن هذه النتيجة ولا تستجيب الإصلاحات لصالحيات الاقتصاد الوطني بعيداً عن النتيجة ذاتها.

الأسئلة الشفوية



عقد مجلس الأمة
جلسة عامة برئاسة
السيد عبد القادر بن
صالح، رئيس مجلس
الأمة، يوم الخميس 15
جوان 2006 خصصت
لطرح أسئلة شفوية
شملت قطاعات
السياحة، المداخيل
والتجارة.

مناطق التوسع السياحي
وإدماجها ضمن أملاك الدولة.

وبخصوص الشق الثاني من السؤال
والمتمثل بتوقف بعض المشاريع
السياحية بولاية جيجل، فقد
أرجعه الوزير إلى عدم توفر التمويل
اللازم لإتمام هذه المنشآت مؤكدا
أن الوزارة قد بادرت مؤخرا بتوقيع
اتفاقية مع القرض الشعبي
الجزائري، تخصي بمنح قروض
بنكية للمستثمرين بشروط
تحفيزية، وتوجه هذه القروض
على الخصوص لتأهيل الحفيرة
الفندقية الحالية للمنطقة فضلا عن
إنجاز مشاريع استثمارية سياحية
جديدة. وإنجاز ثلاثة مشاريع
بطاقة استقبال (750) سرير على
مستوى المناطق المعنية.

وقد اغتنم الوزير الفرصة للتذكير
بالاستراتيجية المعتمدة من أجل
الارتقاء بالقطاع والتي صادق
عليها مجلس الحكومة خلال شهر
مارس الماضي. كما استعرض أهم
الأهداف المسطرة من طرف
القطاع مع اتفاق 2015 كالرفع من
التدفقات السياحية صوب الجزائر
إلى أربعة ملايين سنويا إضافة
إلى زيادة المداخيل من العملة
الصعبة لتقارب المليار دولار.

الحصة الأولى من هذه الدراسة
التي خصصت لها غلاف مالي
يقدر بـ 170 مليون دينار والذي
استكملت وحظيت بموافقة
السلطات المحلية.

وقصد تحضير هذه المنطقة
لاحتضان مشاريع ومنشآت
استثمارية طموحة تتلاءم
والمعطيات السياحية المتميزة
التي تختص بها "العوانة" عن
طريق توفير الوعاء العقاري
المناسب وأرضية مهيأة، أوضح
أنه تم بالتنسيق مع السلطات
المحلية والدوائر الوزارية المعنية
استرجاع أراض متواجدة داخل

أكد وزير السياحة السيد نور الدين
موسى في رده عن سؤال السيد عبد
الله بوسنان، عضو مجلس الأمة
حول الواقع السياحي بولاية
جيجل، أنه تم إقرار إدراج مناطق
"العوانة" "تاسوست" و"علي بعلي"
ضمن مناطق التوسع السياحي
وذلك في إطار العناية الخاصة
التي تحظى بها ولاية جيجل
بالنظر إلى المقومات الطبيعية
الفريدة التي تزخر بها.

وتدخل هذه الخطوة في نطاق
إعداد دراسة تهيئة خاصة بـ 20
منطقة توسع سياحي جديد، حيث
برمجت منطقة العوانة ضمن

"العوانة"
"تاسوست"
و"علي بعلي"
مناطق
للتوسع
السياحي



عدد المحبوسين مؤقتا لا يتجاوز 10 %



المتهم من التأثير على الأدلة أو على الشهود وكذا في حالات التلبس موضحا (أن القانون يقضي بمثل هذا المتهم أمام المحكمة في ظرف أقل من ثمانية أيام)

ويسمح القانون أيضا للمحاكم أن تدين الشخص المتهم وتصدر أمر بالإيداع ضده وفق بعض الشروط منها أن تكون العقوبة الصادرة في حقه تفوق السنة الواحدة.

وأشار الوزير أن أوامر الإيداع قبل تعديل القانون كانت ترجع كلها للسلطة التقديرية لقاضي التحقيق دون شرط أن يقيد حكمه بأسباب، مضيفا أن التعديل قضى أن يكون أمر الإيداع مدعما بأسباب وقابلا للطعن والاستئناف أمام غرف الاتهام.

وفي هذا الصدد قدم الوزير أرقاماً حول عدد الأوامر الخاصة بالحبس الاحتياطي التي كانت محل طعن منذ تعديل القانون حيث بلغت 1830 من عدد الأوامر الصادرة في سنة 2001 والبالغ عددها 18565 أمر، وبلغت 3906 طعنا من مجموع 19020 أمرا صدر في سنة 2002. وفي سنة 2003 تم الاستئناف في 4008 أمر بالحبس الاحتياطي من جملة 19003 أمر، في حين تم الاستئناف أمام غرف الاتهام في 4314 أمر من جملة 19055 أمر صدر في 2004 وتم الاستئناف أيضا في 5439 أمر من جملة 20708 أمر بالحبس المؤقت الصادر في 2005.

ردا عن سؤال السيد رضا بوضياف، عضو مجلس الأمة الذي قرأه نيابة عن السيد بوزيد لزماري والمتعلق بمدى تطبيق تعديلات قانون الإجراءات الجزائية فيما يخص الحبس الاحتياطي، أكد وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز، أن عدد المحبوسين مؤقتا لا يتجاوز 10٪ من مجموع المحبوسين على مستوى الوطن، معتبرا هذه النسبة مقبولة بقرارة بما هي سار في الدول المتقدمة، مضيفا أن عدد أوامر الحبس الاحتياطي الملغاة من طرف غرف الاتهام بعد طلب المتهمين الاستئناف بين 2001 (سنة تعديل القانون) وسنة 2005 بلغت 11,20 بالمائة.

واعتبر أن نسبة الأوامر الملغاة تعني أن قضاة التحقيق أصدروا أوامرههم بالحبس المؤقت بعد وضع أسباب كافية في ملف قضايا المتهمين مما أدى بغرف الاتهام كجهة ثانية للمراقبة إلى تأييد الأمر بالإيداع الاحتياطي، وأكد الوزير في هذا الصدد أن العدالة الجزائرية تحترم مبدأ براءة المتهم حتى تثبت المحاكم إدانته وتصدر حكم الإدانة نهائيا وأن الإجراءات العامة تقتضي أن يبقى المتهم حرا وليس مدانا قبل النطق النهائي للمحكمة، غير أن قانون الإجراءات الجزائرية يحدد ضوابط وإجراءات لحالات استثنائية تسمح لقاضي التحقيق بإصدار أمر بالإيداع بالحبس المؤقت وذلك في الجرائم الخطيرة، أين يتمكن فيها

إجبارية وضع بيانات المنتجات المستوردة باللغة العربية



أكد الوزير الهاشمي جعوب في رده على سؤال السيد محمد بوديار، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، حول محاربة ظاهرة التقليد غير الشرعي للعلامات التجارية، أن المرسوم الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في شهر جوان الجاري يجبر المستوردين على وضع كل البيانات المتعلقة بمنتجاتهم باللغة العربية، من اسم وعنوان المستورد، مكونات المنتج، المؤسسة المنتجة، تاريخ ومدة انتهاء الصلاحية، وأن كل منتج لا يحمل هذه البيانات باللغة العربية يعتبر منتوجا مقلدا.

مضيفا أن هذا المرسوم الجديد يأتي لتعزيز جهود الدولة لمكافحة هذه الظاهرة معتبرا في ذات الوقت يكون الكثير من السلع المستوردة لا تهر عبر الرقابة لتقص الإمكانيات المادية من جهة وعدم تأهيل الموارد البشرية من جهة أخرى، مؤكدا في سياق ذلك أن سوق الأدوية بالجزائر لا تحتوي على أي منتج مغشوش.

وعن تداول حديد مقشوش مخصص للبناء في السوق الجزائري والذي يمثل نسبة 10 بالمائة من الحجم الكلي لهذه المادة حسب ما ذكره السيد بوديار، أن هذه القضية هي قيد المتابعة من طرف مصالح وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة السكن والعمارة وكذا مركز المراقبة التقنية للبناء التي تسهر على ضمان التوعية المطابقة للمعايير لهذه المادة عند استيرادها.

ومن جهة أخرى وحسب أرقام وزير التجارة فإن أجهزة التسجيل السعوي البصري تعتبر أولى المستوجات المقلدة بنسبة 55 بالمائة، تليها الألبسة والأحذية بـ30 بالمائة ثم قطع الغيار ومواد التجميل والحنفيات والتبغ بنسبة 20 بالمائة. مضيفا أن السنة الماضية شهدت رفع 35 قضية خاصة بالتقليد أمام العدالة، مؤكدا أن انتشار هذه الظاهرة راجع إلى تحرير التجارة الخارجية.

عضو الكونغرس الأمريكي



— استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأم يوم الأحد 28 ماي 2006 السيد Steven Rauschenberge، عضو الكونغرس الأمريكي عن ولاية الإيلينوا والذي يقود وفد عن مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية NCSL والمتواجد في بلادنا في إطار ندوة تكوينية لفائدة أعضاء البرلمان بغرفتيه.

اللقاء كان فرصة لإستعراض مجالات التعاون في الميدان البرلماني والاستفادة بالخبرة الأمريكية خاصة في مجالات التسيير والإدارة.

السفراء:

أعضاء الأمانة العامة للمنظمة الوطنية للمجاهدين



وخلال اللقاء قدم الأمين العام للمنظمة عرضا موجزا عن نتائج المؤتمر العاشر وبرنامج عمل المنظمة.

من جهته أعرب رئيس مجلس الأمة عن بالغ الارتياح بمبادرة المنظمة الوطنية للمجاهدين للقيام بزيارات إلى مؤسسات الدولة، مبدية استعداد المجلس لدعم كل أشكال التنسيق التي من شأنها خدمة المصلحة العليا للبلاد وتفهم الأوضاع الصعبة التي تواجه المجاهدين.

واستقبل يوم الأحد 11 جوان 2006، أعضاء الأمانة العامة للمنظمة الوطنية للمجاهدين برئاسة أمينها العام السيد سعيد عيادو، وكان اللقاء الذي حضره نواب الرئيس ورؤساء المجموعات البرلمانية، فرصة لتبادل وجهات النظر حول قضايا وطنية ومنها على الخصوص ذات الصلة بكتابة التاريخ وصيانة رصيد النضال والكفاح الوطني وضمان تربيته وتعريف الأجيال به، كما تم بالمناسبة التطرق لأوضاع المجاهدين الاجتماعية وواجب التكفل بها.

سفير المملكة المغربية

— استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم السبت 03 جوان 2006، السيد عبد الله بلقزيز، سفير المملكة المغربية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة بعد تسلمه مهامه ببلادنا. تم خلالها التطرق إلى العلاقات الثنائية والتعاون البرلماني القائم بين مجلس الأمة ومجلس المستشارين والبرلمانيين الجزائري والمغربي بصفة عامة.

سفير جمهورية صربيا

— واستقبل يوم الأحد 18 جوان 2006، سفير جمهورية صربيا السيد Vladimir Kohut

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وبحث سبل تطويرها باستغلال كافة الفرص المتاحة لمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري وكذا تفعيل التعاون في المجال البرلماني بين الجزائر وجمهورية صربيا.



رسالة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى اله وأصحابه إلى يوم الدين

بنات وأبناء وطني الأعزاء :

إنني سعيد بمشاطرتكم الاحتفال بيوم الطفل البرلماني هذا، تقديرا مني لفانته التربية والثقافية لكم ولكل أترابكم من بنات هذا الوطن وأبنائه. وباعتبار أن الناشئة هي التي تتجسد بها، ومن خلالها، جزائر الغد التي نسعى من أجل أن تكون أفضل من جزائر اليوم.

ولما كان في قلبي منزلة خاصة، حرصت، في هذه المناسبة، على إبداء بعض ما أوليه من عناية لتربيتكم على حب وطننا الغالي وتشريعه بجدكم ونجاحكم في حياتكم وفي الإسهام في إحلال الجزائر المكانة التي حلم بها شهداؤنا الأبرار.

أعرف أن أمورا كثيرة فرضتها الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا وفرضها تحول العالم الذي نعيش واقعه الصعب والعقد، تشغل بالكم. إنها أمور لا تخفى علي مثلما لا تخفى على أمالككم وتطلعاتكم.

في هذا الراهن الذي تعيشون أطواره، وتدركون مصاعبه وتحدياته، تواجهه بلادنا من الأسباب الداخلية والخارجية ما يوجب عليها التكيف مع الواقع المفروض والتساوق مع مقتضيات المعايير العالمية الجديدة، والسعي من أجل طي الأشواط للوصول إلى ما نطمح إليه من الجداثة والرفاهة.

إن التحولات التي نشهدها، ونعيش فصولها اليوم، في إطار ما يسمى بالعولمة، قد تنتج عنها بعض الايجابيات لا نكرها، ولكنها ايجابيات ستصاحبها ولاشك، تداعيات سلبية كثيرة، تكون وخيمة علينا إن نحن لم ننتظن لها، ولم نتمسك في الوقت ذاته بأصالتنا الوطنية، وبهويتنا وثوابتنا الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

إن تميز الشعوب وتمسكها بخصوصياتها يعني أيضا الوطنية الحقة، ويعني السيادة وعدم التبعية ويعني بالتالي حرية الإنسان والوطن. لقد كان أبائكم وأجدادكم من الأوائل الذين عرفوا قيم الحرية والسيادة والعدالة، كما أن شعبنا عبر التاريخ حارب أعداء الجزائر، ودافع من أجلها الشهداء لذلك عليكم اليوم لأن تشعروا بالفخر والاعتزاز بماضيكم المشرق، ويحق لكم أن ترفعوا رؤوسكم عالية شامخة بترانكم النضالي وتميز رصيد أجدادكم الثقلاء والحضاري.

إن الواجب عليكم انتم أيضا مواصلة الجهد والعطاء لا للحفاظ على تلك المكاسب المشرفة فحسب، وإنما أيضا تعزيزها والإضافة إليها.

انكم جيل الحاسوب، وتناقل العارف والمعلومات، وتقاسم اللغات المتعددة، إنكم قادرون على غرار غيركم من أطفال العالم، على تحصيل وإتقان كل العلوم بل على التنبؤ والتفوق فيها.

فعليكم أن تستفيدوا من كل تلك المكاسب لتقوية خصوصيتكم وتضعوها في خدمة وطنكم الغالي، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عبر ترسيخ روح الانتماء لبلادكم الجزائر والاعتزاز بماجداها ومآثرها.

انكم عندما تدركون ذلك، ستعملون من دون شك على وضع حد للتأثيرات السلبية الناجمة عن العولمة بمفهومها الوحشي المتمثل في فرض معايير وأنماط سلوكية غربية

إحياء لليوم العالمي للطفولة نظم مجلس الأمة بمقره، وللمرة الثانية، بالتنسيق مع وزارتي التربية الوطنية والتهنية العمرانية والبيئة وبمشاركة PNU وخص، يوما برلمانيا للطفل، يوم الأحد 04 جوان 2006.

شارك في هذا اليوم 147 طفلا (3) تلاميذ نجباء من كل ولاية و3 من المدرسة الجزائرية بفرنسا يمثلون أطوار التعليم الثلاثة). تضمنت أشغال هذه النفاشرة، التي دامت يوما كاملا، جلستين عامتين، خصصت الجلسة الصباحية لطرح التلاميذ أسئلتهم على السيدة والسادة الوزراء، حول مواضيع تتعلق بالمنظومة التربوية والمصالحة الوطنية والبيئة وغيرها ويتولى الوزراء الرد عليها في الجلسة المسائية.

وقد نظمت بهذه المناسبة أربعة (04) معارض لكل من مجلس الأمة (رصيد المكتبة من الكتب الخاصة بالطفل، بالبيئة... الخ) ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التهنية العمرانية والبيئة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وخصت مختلف الجوانب التربوية والبيداغوجية (التمدرس، المطاعم، الرياضة المدرسية، المناهج الدراسية... الخ)، والبيئة (حماية البيئة، التصحر، التلوث... الخ) والفلاحة (الحفاظ على الأراضي الفلاحية، الري، الثروة الحيوانية... الخ).

وقد يعث رئيس الجمهورية برسالة للأطفال المشاركين هذا نصها :

الديمقراطية الشخصية الى المشاركين في الاحتفال بيوم الطفل البرلماني

من خلال فرض الهيمنة الثقافية والتبعية الاجتماعية، وهو ما يؤدي الى التفسخ والتآكل للشوايت الوطنية وضياح حرية الأوطان وسيادتها.

لكن يجب ألا يمتنعنا ذلك من مواكبة التطور الذي يعرّفه العالم من حولنا، وهو لذلك يستوجب علينا الاستفادة من العلوم والمعارف التي توصل إليها غيرنا مما يعطي الإضافات اللازمة لمسايرة هذا العصر الذي نعيشه، بل لتصدر مسيرته مع الآخرين، وليس ذلك بعزيز علينا إن تحلينا بالإرادة وصدق النية.

بنات وأبناء وطني الأعزاء،

إنكم في هذا اليوم الذي يضمكم فيه البرلمان، تلتقون وتتبادلون الآراء حول ما يجري حولكم، وبالتأكيد سوف تطرحون تساؤلات وأفكارا وانتقادات تكون بالنسبة لنا محل عناية واهتمام، ومن خلالها ستقدمون لنا مرة أخرى، الدليل على أنكم، حقا أمل شعبنا الواعد ومستقبله الزاهر إن شاء الله.

يجب أن تتأكدوا أننا عملنا، وسوف نعمل، بكل ما أوتينا من قوة، وما نملك من وسائل وإمكانات، لكي نوفر لكم المناخ المواتي حتى ينشأ جيلكم، ويترعرع في ظل القيم والأخلاق النبيلة، وينهل من العلوم والمعارف ما يمكنه من التحصيل المفيد ويفضي فيه روح البحث والتنافس الايجابي ويحفزه على التفوق والنبوغ.

إننا لذلك عملنا، وسوف نواصل العمل على توفير كافة الشروط الكفيلة باتقان تكوينكم وتوسيع معارفكم وتحسين ظروفكم الدراسية، وتسلححكم بعلوم العصر وتقنياته.

إنكم، بلا شك، تدركون، أنا لم تدخر أي جهد من أجل تأمين المناخ المساعد على تفتيق ملكاتكم ومواهبكم، من خلال سياسة اصلاح المنظومة التربوية التي اتمدناها قبل مدة، والتي بفضلها تم ادخال المناهج الحديثة المتماشية مع واقعنا الوطني ومع واقع التطور الكبير المحقق في الدول المتقدمة. وحرصنا ايضا على توفير الوسائل الملائمة لجعل جيلكم يدخل عهد الحداثة والتطور، وما مشروعتنا الرامي الى ادخال الحاسوب الى كل بيت الا بعض ما رسمناه من مشاريع.

وفي مجال آخر، سعينا الى وضع حد للفتنة التي تعاني منها الصغار مثل الكبار، ومن أجل ذلك دعونا الى المصالحة الوطنية، وما هي ذي قد تحققت. كما أننا نعمل على تحسين ظروف معيشة المواطن الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحفاظ على البيئة. كل ذلك لكي تكبروا وتحسنوا التزود بالعلم والمعرفة، وتواصلوا ببناء الجزائر.

إننا ننتظر منكم أنتم النجباء، ومن زملائكم، بالمقابل، مزيدا من الجهد والاجتهاد، ومزيدا من التفوق والنبوغ. إنكم جيل المستقبل، أملنا فيكم كبير. إننا نريد أن تكونوا مفعرة للجزائر. أسلافكم حرروها من العبودية والاستعمار، ولهم منا جميعا كل الشكر والعرفان. وأما أنتم فكونوا في مستوى طموح شعبكم الأبي ووطنكم العظيم. وتضافوا في خدمته، فما من خدمة أقدس وأنبل من خدمة الأوطان.

فكونوا خير خلف لخير سلف. وأجعلوا دائما بلادكم في مقدمة انشغالاتكم وأنتم تنهلون العلم والمعرفة.

وختاماً، أحیی، في يوم الطفل البرلماني، من خلائكم أطفال الجزائر جميعاً، وأطفال أمتنا العربية وأخص منهم بالذكر أطفال فلسطين وأطفال الصحراء الغربية. كما أحيى أطفال قارتنا الأفريقية وأطفال العالم قاطبة.

وأنتمنى لكم كل النجاح والتوفيق.
ودمتم ذخرا للجزائر.



فخامة الرئيس،
والأب العزيز.

يسعدنا ويشرفنا باسم جميع أطفال الجزائر أن نعبّر
لفخامتكم عن صادق امتناننا وعرفاننا على رعايتكم السامية
ليوم الطفل البرلماني الثاني الذي ينظمه مجلس الأمة
ويصادف اليوم العالمي للطفل. وننتقدم إليكم بخالص وفائنا
وحبنا داعين الله تعالى أن يديم عليكم الصحة وأن
يحفظكم ويحفظ وطننا الغالي الجزائر.

ويغمرنا الفخر والشرف. ونحن نحظى بهذه الإلتفاتة
الكريمة. لأنها تجدد فينا الثقة لمواصلة الجهد والمثابرة في
دراستنا والتحلي بمكارم الأخلاق.

فخامة الرئيس،

نعدكم. أننا سنكون أوفياء في حبنا للوطن. بحدودنا الجرص
على اكتساب العلوم والمعارف وطلب النجاح الذي ننتظره منا
بلادنا للمساهمة في تنميتها وإزدهارها في مختلف المنظومة
التربوية التي شرعت فيها بلادنا تهدف لمساعدتنا على
تطوير مهارتنا. وعلى تضجير طاقاتنا وإبداعاتنا. وإنا
لمقدرون لحجم الأموال الكبيرة التي تنفقها الدولة من أجلنا
في مختلف الأطوار. باعتبارنا مستقبل البلاد وغدها.

إننا نشعر بالاعتزاز والفخر بهذا الاهتمام والعناية اللذين
توليهمها دولتنا لقطاع التربية والتكوين من خلال بناء
المدارس والمرافق التعليمية وتقريبها للسكان في مختلف
المناطق النائية، حتى وإن كان هناك من الأطفال من
يلتحقون بالمدرسة في ظروف صعبة.

فخامة الرئيس،
والأب العزيز.

لا يسعنا، والجزائر تستعد مكانتها في المحافل الدولية. إلا أن
نثمن جهودكم الجبارة لسعيكم الدائم من أجل ترسيخ قيم
السلم والدفاع عن القضايا العادلة ... وننتهز هذه الفرصة
لتعبر - من هذا المنبر - عن تضامننا مع الأطفال في فلسطين.
والعراق، والصحراء الغربية. وفي كل المناطق التي يعاني
فيها الأطفال في إفريقيا والعالم. بسبب النزاعات والحروب.
أو بسبب الفقر والتخلف. وفي هذا الصدد ندعو إلى أن ينعم
أطفال العالم جميعا بالحقوق المكرسة في الإتفاقيات
الدولية لحقوق الطفل، ونحیی عزمكم وإرادتكم القوية في
استرجاع السلم وتحقيق الإستقرار والأمن الذي تعيشه
مدننا وأحيائنا بفضل المصالحة الوطنية.

رسالة شكر من الأطفال المشاركين في اليوم البرلماني للطفل موجّهة لرئيس الجمهورية



كما نود أن نعبر لفخامتكم عن تقديرنا وعرفاننا لجهودكم ومساعدتكم الهادفة إلى ترقية ثقافة أصلية للطفل، متفتحة على الثقافات الأخرى، ومتشعبة بقيمتها الروحية والحضارية التي تصوننا من الذوبان في الثقافات المهيمنة. ولنا في ذلك رصيد لا ينضب وتراث نعتز دائما بالانتماء إليه.

ولا يفتوننا أن نبدي تقديرنا لجهودكم وإصراركم على التكفل بكل أطفال الجزائر الذين دفعهم التسرب المدرسي إلى الشارع وإعدادهم من خلال مراكز التكوين والتأهيل المهني لكي يكونوا مواطنين صالحين في المستقبل...

إننا، فخامة الرئيس، إذ نشيد بهذه الإنجازات الكبرى التي حققتها مواها في مختلف الميادين، فإننا نود أن ننقل لكم، ونحن اليوم ممثلون لأطفال الجزائر في هذا المنبر البرلماني، بعض إنشغالاتهم الهامة التي يأتي في مقدمتها الكتاب، لا سيما الكتاب المدرسي، إذ نلتمس من فخامتكم جعله في متناول كل الأطفال باعتباره خير جليس وأغنى غذاء للعقل.. ويكون ذلك بإنشاء مكتبات للأطفال في المدارس ومراكز ودور الشباب عبر الوطن.

كما أننا نأمل أن تتدعم كل مؤسساتنا التربوية بالهيكل الخاصة بالنشاطات الرياضية والترفيهية باعتبارها مكملية للتعليم وللتنشيط العلمي والمعرفي ومساعدة على تنمية قدراتنا الذهنية والبدنية، عملاً بالمقولة المشهورة: "العقل السليم في الجسم السليم".

إننا، كباقي أطفال العالم نحلم بالعيش في بيئة صافية خالية من كل تلوث، ننعم بالخضرة والهواء النقي والماء الصافي. ونفتنم هذه المناسبة السعيدة لتهنئكم على جهودكم القيمة من أجل توفير بيئة ملائمة لنا ونقدر عاليا مساعدتكم في المحافظة عليها.

وفقكم الله لخدمة هذا الوطن المقدي، وأنعم عليكم بالصحة والعافية.. وفيما يخصنا نحن، نعدكم، فخامة الرئيس والأب المجاهد، أننا سنكون عند حسن الظن وسنحافظ على عهد ومسيرة شهدائنا وأبائنا.

عاشت الجزائر مزدهرة

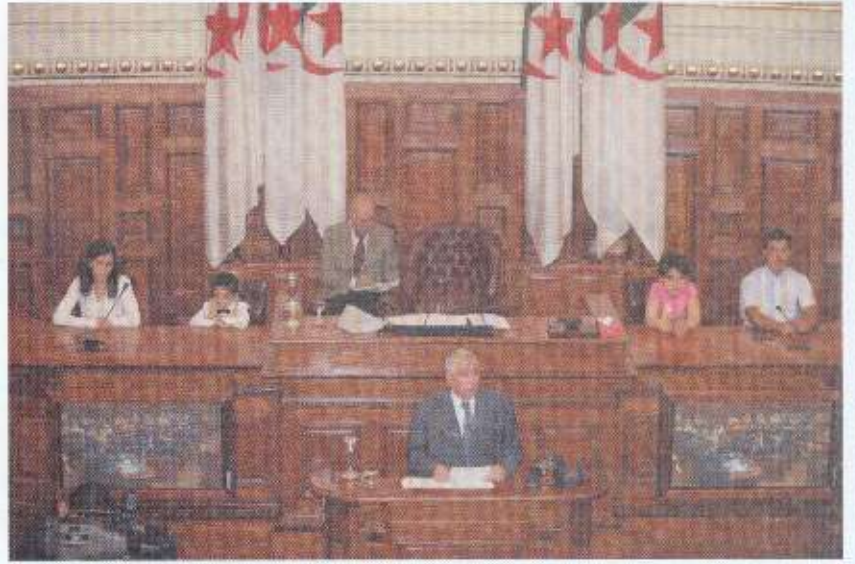
تحت قيادتكم الرشيدة...

أجراس ..

إعداد كريمة بنون

في انتظار قانون حماية الطفل

.. وأطفال الجزائر يحيون يومهم العالمي للطفولة، مجلة "مجلس الأمة" بحثت في بعض المصادر واستخلصت أرقاماً ونسباً هي بمثابة نوافيس للحذر.. ومؤشرات لاستشراف الخطط والبرامج الهادفة إلى التكفل بشؤون الطفولة في بلادنا.



إذا كانت المقولة الذهبية تفيد بأن "العقل السليم في الجسم السليم"، وإذا كان أجددي استثمار هو ذلك الذي يجعل من الإنسان الغاية والوسيلة في نفس الوقت فإن الأرقام والنسب التالية تفرض توفير اليات عاجلة للتكفل بحالات ومظاهر مؤسفة ومنها:

- 30٪ من أطفال الجزائر يعانون من سوء التغذية
- 600 ألف طفل يدخلون عالم الشغل من بينهم تتراوح أعمارهم من 7 على 17 سنة.
- 10٪ من الأطفال يجرمون من التعليم
- 500 ألف طفل يتركون مقاعد الدراسة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية.

ولما كانت الأسرة والمدرسة الفضائين اللذين يتحصن قيهما الأطفال من الآفات الاجتماعية وانحراف الأحداث، فإن المؤشرات التالية تدعو إلى التفكير في مدى خطورتها فعلى سبيل المثال وحسب الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث "فوارم" فإن:
- 8,5٪ من أطفال العاصمة الأقل من 12 سنة يتعاطون أفة التدخين.

وإن:

- سنة 2006 شهدت (حسب إحصائيات الدرك الوطني) توقيف 49.531 طفلاً من بينهم 3162 حدثاً موقوفاً في قضايا مختلفة و 2845 طفلاً يعاني التشرد و 64 حدثاً صحية قضايا تتعلق بالمخدرات.

- في سنة 2005 تم إحصاء 3485 طفلاً يعيشون في الشارع (حسب إحصائيات الدرك الوطني).

الخلاصة:

إن هذه الأمثلة التي أوردها ما هي إلا جزء من تلك الإحصائيات والأرقام التي تتوفر لدى المؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق الأطفال. وهي في النهاية حافز أساسي يدعو بالحاح إلى ضرورة إصدار قانون حماية الطفل الذي وعد به رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2005.



للمرة الثانية في
ظرف 18 شهراً

48

الدورة الـ للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي بالجزائر



احتضن مجلس الأمة أشغال الدورة الـ 48
للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني
الإفريقي يومي 25 و 26 ماي 2006
برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة، ورئيس اللجنة التنفيذية
للإتحاد البرلماني الإفريقي بمشاركة رئيس
المجلس الشعبي الوطني، السيد عمار
سعداني، والسيد ابنزر بجيانا سكي رئيس
برلمان غانا ونائب رئيس اللجنة التنفيذية،
والمقرر العام للجنة التنفيذية، السيد بيير
أنجولو، والسيد عبد القادر عبد الله،
الأمين العام للإتحاد البرلماني الإفريقي .





رئيس الجمهورية : يجب الخروج



أشرف السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي على افتتاح أشغال الدورة يوم الخميس 25 ماي 2006. وبحضور سراء الدول الإفريقية الممثلة بالجزائر. معبرا عن سعادته لاستضافة الجزائر من جديد ممثلي شعوب إفريقيا في الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية. شاكرا إياهم باسم الغرفتين على استجابتهم لدعوة البرلمان الجزائري. قبل أن يقرأ رسالة السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الموجهة للمشاركين في الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية، والتي اعتمدها المشاركون كوثيقة عمل للأشغال وهذا نص الرسالة.

دولة رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي،
السادة رؤساء الغرف وأعضاء اللجنة،
حضرات السيدات والسادة،

إننا نستبشر خيرا بافتتاح الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي، من حيث إنها تتزامن مع الاحتفال بيوم إفريقيا ومع الذكرى الثلاثين لتأسيس الإتحاد البرلماني الإفريقي.

فيروقتني، وأنا كلي أمل أن يحالف أعمالكم النجاح والتوفيق، أن أشاطركم بعض الأفكار التي استوحيتها من ذكرى يوم إفريقيا، التي تحييها في هذا الخامس والعشرين من أيام شهر مايو هذا.

إنني أستحضر، أولا، رواد الوحدة الإفريقية ومسيرة الكفاح الطويلة التي خاضوها في سبيل الحرية والكرامة والتقدم الاجتماعي. كما أخص بالإشادة والتنبؤ كل الأفارقة الذين يتصدون، بعيدا عن عدسات المصورين وواجهة الأحداث، للبلايا ويننون إفريقيا، ضمانا

لمستقبل أبنائها.

كما يروقتني أن أعرب عن تعاطفي وتضامني مع كل المغتربين الأفارقة الذين أبعدتهم الأقدار عن أوطانهم، والذين يظلون على تمسكهم بأرض أجدادهم.

تشهد إفريقيا، في مطلع الألفية هذه، تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة.

إنها تواجه مشاكل السلم والأمن والديمقراطية، ذلك أن البلدان الإفريقية تسعى لتجذير الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في حياتها السياسية، والأفارقة قد جنحوا، بكل عزم، إلى البحث عن حلول للنزاعات الجهوية التي لا زالت تشوب تطلعاتنا إلى جعل قارتنا قضاة يسوده السلم والأمن.

هذا، وعادت إفريقيا، بفضل إصلاحات ما خاضتها بشق الأنفس ويتجشّم جسيم التضحيات والحرمان، إلى طريق سبيل النمو الاقتصادي مجددا. وتشهد الأوضاع الاجتماعية فيها تحسّنا، حتى وإن كان

التفاوت في هذا المجال كبير بين المناطق والبلدان، ويمكن أن نسفّف تحدّد الثقافات الإفريقية من خلال تأثيرها حتى خارج حدودنا.

إن إفريقيا، بعد فترة الارتباب وإفتقار المعالم التي طالبتها، إبان التغيرات العميقة التي طرأت على العالم في بداية التسعينات، اتخذت لنفسها تخطيطا مؤسسا جديدا، أكثر مواءمة للمرحلة الراهنة من تطورها السياسي والإقتصادي، بإنشائها الإتحاد الإفريقي وإن الاندماج الجهوي أخذ يقدّم، حتى وإن كانت الوثيرة هنا وكذلك متفاوتة من منطقة إلى أخرى.

كما اتخذت قارتنا لنفسها إستراتيجية تدمج كافة أبعاد التقييم والتنمية المستدامة بإعتمادها الشراكة الجديد من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) من حيث هي إستراتيجية تتوخى إعطاء دفع جديد للعمل المشترك، دفع يكون على قدر إفريقيا من إمكانيات وعلى قدر طموحها إلى بناء شراكة على جميع الأصعدة.

من حالة التأخر الفادح في التنمية

إن المقتضيات التي تفرضها كل مرحلة قد جعلت، بمرور الزمن، ومع التغيرات التي طرأت في العالم وفي القارة، نعيد النظر في قناعاتنا وسداد تحليلاتنا، وأجبرتنا على مراجعة إستراتيجياتنا. لكنها لم تزل قيد أنملة من قناعتنا بإشترائنا في المصير الواحد ومن تمسكنا بالممثل الأعلى الإفريقي، فنحن في ذلك باقون على العهد لا نبدل تبديلاً.

إن الجزائر تؤمن بإفريقيا وبقيمها ويستقبلها وما إنتهجت من إستراتيجية للتقويم الوطني وإصلاحات إقتصادية وسياسية ومصالحة وطنية إنما يندرج ضمن المنظور المشترك لبناء قضاء إفريقي يحمه السلم والإستقرار والرفق الاجتماعي.

إن التقدم المحقق في مجال إشاعة الديمقراطية في إفريقيا ويزور الدبلوماسية البرلمانية كطرف فاعل في السياسة الدولية ولبقيان على عائق البرلمانين الأفارقة مهمة مضاعفة، مهمة الإسهام في إستراتيجية التقويم على كافة المستويات، وطنية وجيوب ودولية، ومهمة ترقية مصالح إفريقيا على الساحة الدولية، ذلك هو ما يحرص عليه إتحادكم الذي يحتفل هذا العام بعيد تأسيسه الثلاثين، والذي رفع على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من الزمن، صوت إفريقيا وبلغ إنشغالاتها إلى الهيئات البرلمانية الدولية. كما أن إنشاء البرلمان الإفريقي جاء تدعياً للصرح المؤسسي الإفريقي المشترك، بما يبعثنا على الإغتراب والإرتياح.

وإنني متيقن من أن هاتين المؤسستين البرلمانيتين، من حيث إنهما متكاملتان، ستوفقان في ضم مساعيهما بما يزيد من مفعولها على الصعيدين القاري والدولي.

إنني أتمنى مزيد النجاح للإتحاد البرلماني الإفريقي وللبرلمان الإفريقي في سعيهما إلى خدمة مثل إفريقيا. إنكم قد استؤمتم على تطلعات الشعوب الإفريقية إلى الوحدة والسلم والأمن والتنمية والرفق الاجتماعي. ولا يساورني أدنى شك في أنكم ستتمشون، في مجال عملكم، في مستوى التحديات الجسيمة التي تمثلها هذه التطلعات.

الحرمان من العلاج الطبي ومن الماء الشروب ومن القوت الكافي.

لكن، لا ينبغي أن يفت هذا الوضع في عضدنا ويدفعنا إلى القنوط ولندجس حجة من ادعى أن إفريقيا غير صالحة لا للسلم ولا للتنمية ولا للتقدم الاجتماعي. كلا، ما كانت لا النزاعات ولا الفقر ولا المرض حتماً على ربك مقضياً. إن التخلف ليس حالة أبدية لا مخرج لإفريقيا منها، فإرساء الإستقرار السياسي من جديد وإيجاد الأطار المواتي للنشاط الإقتصادي ولتفتق ملكات الإنسان الإفريقي هي التحديات التي يتعين علينا رفعها، فردياً وجمعياً.

إننا متيقنون من أنه من الممكن الخروج من حلقة التخلف المفرغة إن تحقق التوفيق بين تصميم الشعوب الإفريقية على حشد إمكانياتها كافة والمساندة المعنوية للمجموعة الدولية، توخياً لتتحرر الإمكانيات الهائلة وغير المستغلة في معظمها والخروج من المغارقة المتمثلة في تأخر إفريقيا الفادح من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم كونها غنية بشقى الموارد والثروات.

إنه لس الأهمية بمكان، ونحن نحتفل بيوم إفريقيا هذا، أن نبرهن على ثبات التزامنا كأفارقة، بأن نواصل، بلا هوادة جهودنا المنسقة للدفع قدماً بإستراتيجيتنا لإنهاض إفريقيا، ولإستجماع شروط التنمية المستدامة وتمكين شبابنا ونحبتنا من الشغل ومن فرص الإزدهار التي يحق لهم التمتع بها، بما يبعدهم عن وهم وسراب هجرة تمزقهم شر ممزق وتحمل حياتهم عرضة للأخطار.

إن صداقية الرسالة التي نبعث بها إلى شركائنا إنما سيتم تقديرها بمدى صدق إلتزامنا هذا وتحصيده العملي في الميدان. إن تصميم الأفارقة هذا هو الذي سيدفع بشركائنا على التخلي عن معالجة إفريقيا بأدوية الإنعاش وإلى الدخول معنا في إستراتيجية تنمية مستدامة تتوخى تمكين قارتنا من الوسائل التي تتيح لها المشاركة في كبريات عمليات إعادة الهيكلة السياسية والإقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ومن الانضواء بنتائج ضمن مسار العولمة.



شراكة تقم السلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاءنا الأجانب، بما يجعل إفريقيا تتساقط ومقتضيات السلم والأمن والتنمية لإقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الإفريقية.

ورغم هذا التقدم الذي لا جدال فيه، فإنه لا مندوحة لنا عن الإعتراف بأنه يبقى علينا الكثير مما يجب فعله لسد الهوة بين لمطالب المشروعة للشعوب وواقعها اليومي.

فما نزعاعات لا تزال تدور رحاها في بعض مناطق القارة، مع ما يحمله ذلك من بؤس ويحكم بالتشرد على القوافل من اللاجئين، ووتيرة النمو الإقتصادي ليست متناسبة بين الجميع، وتزال بلدان إفريقية تعاني أهوال الجوع وإن المديونية الخارجية تلتهم مواردها وأمراض من مثل إدمان المخدرات المكتسب والمالاريا والسل تستشري وتفتك ببعض المناطق. ولا زال عدد جم من أبنائنا لا يجدون سبيلاً إلى التعليم ومن المواطنين يعانون

شارك في أعمال هذه الدورة مندوبو البرلمانات الإفريقية التالية:

الجزائر: أنحولا، بنين، بورندي، كوت ديفوار، الكاميرون، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، مصر، إثيوبيا، غانا، غينيا الاستوائية، الجابون، ليبيريا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، السودان، تشاد، توغو، تونس، زيمبابوي.

وبصفته مندوبين حاضرين أشغال هذه الدورة السيد نور الدين بوشوكج، الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي، والسيد سعيد مقدم، الأمين العام لمجلس الشورى المغربي.



كلمة رئيس

«فلنعمل على
استغلال
المناسبة لتبادل
الأفكار»

رئيس مجلس الأمة : من الآباء المؤسسين .. نستلهم إرادة مواجهة التحديات

أكد رئيس اللجنة التنفيذية، السيد عبد القادر بن صالح، في كلمة ألقاها خلال افتتاحه لجلسة الأشغال، أن الإتحاد البرلماني الإفريقي عمل منذ تأسيسه على إقناع برلمانات القارة للانضمام تحت لوائه بخرص توسيع دائرة التشاور والتنسيق والتعاون بين أعضائه وأنه يصعب لتأثير أن يمكن على القرارات ضمن الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية لصالح القارة.



استحوالى في البداية أن أرحب
جميعها باسم البرلمان الجزائري
بغرفتيه أتمم منتخبو الشعوب الإفريقية
الذين طوّقتم بالثقة وأوكلت لكم
التعبير عن انشغالهم ولطموحتهم
فاهللا وسهلا بكم في الجزائر التي ك
وسنفيق حامله للطموح والانش
وكذا الدفاع عن مصالح إفريقيا
والعاملية بإخلاص لتتعم شعور
الإفريقية بالسلم والتنمية والنقد.

أهلا بكم في الجزائر المصالحة ال
خرجت من محنة عاشتها خلال ع
كاملة ونعافت بفضل جهود أعضائ
الخبرين وكان الفضل في المقام
لصاحب السعي النبيل فخامة رئ
الجمهورية السيد عبد العزيز بوتف
الذي التف حوله أبناء الجزائر بإج
منقطع النظير حول المسعى النب
التمثل في ميثاق السلم والمصال
الوطنية الذي قال فيه الشعب الج
كلمة الفصل في 29 سبتمبر 2005

مترامنة مع حدثين هامين لهم
ولأتهما الخاصة

1- نهي تتعد في 25 ماي، اليوم الذي
اختارته منظمة الوحدة الإفريقية
ليكون يوما يحتفل به في كافة دول
القارة...

2- والدورة تتعد أيضا مترامنة مع
الذكرى الثلاثين لإنشاء اتحاد
البرلماني الإفريقي الذي تجتمع تح
لوائه...

× إن هاتين المناسبتين تعطيان لنا
الفرصة للتأمل والتفكير وتسمحان
بالتقييم واستعراض الدراحل الث
عاشتها شعوب ودول القارة.

طلي صفحة المأساة الوطنية الأليمة
التي عاشها شعبنا خلال العشرية
الأخيرة طليا نهائيا... ولما تفتحه أمامه
من اتفاق وأعدة نحو المستقبل المشرق...

جزائر اليوم، سيداتي سادتي، هي جزائر
متصالحة مع نفسها... مصممة على
بناء نفسها بأبنائها كافة أبنائها وهي
أذاك ربطت الصلة مع الذم

ومع الاستقرار...

ومع تعزيز وترسيخ أسس الدولة
الحديثة القائمة على المؤسسات
المنتخبة في إطار الحكم الراشد.

تتعقد الدورة الثامنة والأربعون للهيئة
التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

بلدنا وشعبنا وهو الشعور الذي نتمتع
ونقدره حق قدره. كما أن استضافة
الجزائر لهذا الحدث يؤكد على مدى
الأهمية التي توليها السلطات الجزائرية
وبرلمانها، خاصة للإتحاد البرلماني
الإفريقي.

إننا نستقبلكم اليوم وقد استرجعت
الجزائر كامل عافيتها وشعبها بكافة
مكوناته اندمج في مسعى فخامة رئيس
الجمهورية الرامي إلى المصالحة
الوطنية...

وهي المصالحة التي ينعم شعبنا اليوم
بنتائجها الباذغة الأهمية والدلالة لما
ترمي إليه هذه المصالحة من أبعاد
سياسية كبيرة تسعى في نهايتها إلى

السيدات والسادة الزملاء،
أعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد
البرلماني الإفريقي،

أجدد الترحيب بكم، وسطيح لي في
مستهل أشغال دورتنا هذه (بصفتي
رئيسا لمجلس الأمة) أن أعبر عن كبير
ترحيبي بضيوفنا الكرام الذين جاؤوا
من مختلف أقطار قارتنا الإفريقية.
فمرحبا بكم -جميعا- في الجزائر وفي
مقر مجلس الأمة.

إننا نعتبر هذا الحضور مصدر اعتزاز لنا
في البرلمان الجزائري. فحضور أشغالنا
البرلمانيين الأفارقة إلى الجزائر هو
مثابة الدليل على شعورهم الطيب نحو

المجلس الشعبي الوطني بإسم البرلمان الجزائري



في تجربة الجزائر في تحقيق السلم
المصالحة بعد زلزالها
الإنسانية تستلهم من معينها
لحل بعض المشكلات العالقة وخاصة
في قارتنا السمراء التي تعاني بعض
بلدانها من الاضطرابات وعدم
الاستقرار، وتستقي الجزائر أيضا
النصير والحليف الدائم للسلم والأمن
في أنحاء العالم وهي تستمد مرجعيتها
من مبادئها المابتة التي استلهمتها من
ثورتها التحريرية المباركة.

إن ما ورد في جدول أعمال هذه الدورة
الـ 48 للجنة التنفيذية للاتحاد يتم
على حرص شديد لتفعيل دور الاتحاد
والاهتمام بوضعه التنظيمي واليالي
وأفاقه المستقبلية والعناية بما أوكل له
من مهام وهو صورة تؤكد الاهتمام
وتبشر بالأمل وما حضوركم المكثف إلا
دليلا قاطعا على رغبتكم الأكيدة
وإرادتكم الحازمة في تحقيق أهداف
الاتحاد.

لذا فإننا نرى من الضروري تسخير
كل الطاقات والقدرات والمؤهلات
لتحقيق الوثبة التي تنتظر إفريقيا إلى
عالم التنمية والاستقرار والرفاه، ولنا
في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل
تنمية إفريقيا (النيادي) ما يضمن
الإطار الملائم لتسييد التكامل وتعزيز
علاقات التعاون والتضامن والتوافق
خدمة لشعوب إفريقيا قاطبة هذه
الشعوب التي ما زالت تعاني الفقر
والحرمان والأمراض، ومع ذلك لم تفقد

الأمل وهي مصرة على الخروج من
دوامة هذه الأوضاع التي قرصنها
ظروف ومعوقات مختلفة، لأن ما تزخر
به إفريقيا من الكفاءات والموارد
والثروات يجعلها تنحط رهانها إلى
صياغة مستقبل أكثر استقرارا وتقدما
ورقاها.

فلنعمل على جعل هذا اللقاء مناسبة
لاستغلال الفرص ولتبادل الأفكار
حتى تتكاتف شبكة الأواصر التي تربط
بين الدول والبرلمانات الإفريقية.

وبهذا الصدد، فإننا نعتبر أنه توجد، في
مجال التعاون التنموي بين البلدان
الإفريقية، حكام من القرض لم تحظ
بالتفهم الكافي، ونأمل أن نستغل بما
تتبعه الإمكانيات التي يتوفر عليها كل
بلد، وذلك على الصعيد البشري
والمستعد الأطراف، وفي الإطار
الإقليمي، الجهوي أو في إطار متعدد
الجهات.

فمن خلال إعطاء نفس جديد لهذا
التعاون، فإن الدول الإفريقية، تنشط
في الحقيقة، المسالك التجارية القديمة
وتجدد الصلة مع الماضي ومع التقاليد
التي تضرب جذورها في آلاف السنوات،
لأن إفريقيا، مهد حضارات
وإمبراطوريات طبعته تاريخ العالم منذ
البدائية، كانت دوماً يوتقة للتبادلات
التجارية والثقافية، وكل ذلك حتى
نضمن تقدم مجتمعاتنا من ضفاف
الاطلس إلى المحيط الهندي ومن
الموسط إلى جنوب إفريقيا.

إن الدول الإفريقية، بعفريتها وقوة
عاضيتها وتقاليدها الخريقة، تتوفر على
الإمكانيات التي تسمح لها بأن تصبح
قطبا نشيطا للتقدم الاقتصادي
والاجتماعي بعد ذلك السبات الطويل
الذي مرت به.

وتدعينا للمجهودات الواجب بذلها من
أجل ضمان التساق بين منظومتنا
الاقتصادية وتحقيق التجديد الذي
تشره شعوب قارتنا، فإن تنشيط
التعاون البرلماني قد يكون إحدى
الوسائل الكفيلة بتجسيد هذا المبتغى.

وإذا كانت المثل الديمقراطية العليا
تساهم في إحلال السلام وفي تحقيق
التقدم الذي طالما حرمت منه القارة
الإفريقية، فإن لننكر لها يهدم أسس أي
شكل من أشكال الشرعية ويقوض
بالتالي كل المحبوبات من أجل التنمية
المستدامة.

وإذا كان الازدهار يساهم في تطوير
المناسبات الديمقراطية، فإن الفقر
والبيوس وسوء التغذية والأفات
الاجتماعية، تعيق، بالعقاب، محبوبات
ديمقراطية البلدان.

ولهذا السبب، فإن تطوير المثل
الديمقراطية على الصعيد الإفريقي
مرهون بتقليص الفوارق الاجتماعية
ومحاربة الظلم الذي يميز هذه القارة،
بتحقيق حد أدنى من التضامن
الاقتصادي بين البلدان الغنية والبلدان
الفقر.

يفضل التعاون البرلماني الوثيق بين
محاسنا في ربوع قارتنا السمراء الذي
يتجاوز الحدود الإقليمية ويعترف من
تجارب كل بلد اليوم في حقل المسار
الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية
المستدامة وغدا في حقول ومشاريع
أخرى سنتوصل إلى تقديم الحلول
المرضية والواقعية لانشغالات شعوبنا

وأخيرا، لوكد لكم بأن الجزائر تبقى
دائما الحصن المذامع عن مصالح
الشعوب الإفريقية، وخير دليل ما يقوم
به فخامة رئيس الجمهورية من أعمال
وما يبذل من جهود في مختلف
الحقاقات والمناظر والمجالات لصالح
إفريقيا.

أجدد الترحيب بكم في أرض الجزائر،
راجيا لكم إقامة طيبة بيننا والنجاح
لاشغال هذه الدورة.

حقا متيرا مفضلا للحوار وتبادل الآراء
والتجارب وقضاء للتشاور والتنسيق
في المواقف ما بين البرلمانات الوطنية
والبرلمانيين من جهة وعلى صعيد
المنظمات الإقليمية والدولية من جهة
ثانية.

كما أن التوصيات والقرارات التي
صدرت عن اتحادنا البرلماني خلال
العشرينات الثلاث الماضية كانت مرآة
عاكسة لانشغالات البرلمانيين الأفارقة
بواقع القارة، وكشفت -على الدوام-
وعيهم بالتحديات المطروحة عليهم..

وخلال الفترة عمل الاتحاد عبر القرارات
والتوصيات التي كان يصدرها على
مسيرة التغييرات الكبيرة التي عرفتها

منذ ثلاثين سنة وفي عاصمة ساحل
العاج أبيدجان وإن اتحاد البرلمانيين
الأفارقة الذي أصبح لاحقا الاتحاد
البرلماني الإفريقي... والواقع أن نشأة
الاتحاد جاءت تعبيرا عن الإرادة
المتفاسمة ما بين برلمانيين القارة
والرامية إلى ضرورة المساهمة في
تجسيد أهداف منظمة الوحدة الإفريقية
آنذاك.

ومنذ ذلك التاريخ خطوات هامة
قطعت..

ومع تزايد اعتماد دول القارة تهج
الديمقراطية، كان طبيعيا أن يتعزز
التمثل في الاتحاد البرلماني الإفريقي
ويتضاعف نشاطه، الأمر الذي جعل منه

خلال هذه المدة هناك فترات عرفت
فيها القارة الأمن والاستقرار وكذلك
المصاعب والأزمات والأساسي.

لكن هذه الأوضاع لم تحل دون استمرار
وتنامي التسييم والإرادة لدى شعوب
القارة لتجاوز تلك المصاعب
والتحديات.

إن هذه التحديات لم تمنع من تعزيز
القناعة والإيمان لدى كافة شعوبنا
بالمستقبل الأفضل... ولم تغفل أو
تضعف إيمانها وثقتها بنفسها
وبقدرات نخبتها وقواها الصبة ولا
بإمكاناتها وثوراتها الطبيعية المتنوعة
التي يتوجب تسخيرها لخدمة أبناء
شعوبها.

إفريقيا والعالم وفي كافة المجالات...
- قرارات وفق الاتحاد من خلالها في
ترتيب أولوياته مع أولويات القارة
ماضيا وحاضرا ونعتقد مستقبلا أيضا.

وقد شكلت هذه التوصيات باستمرار
مصدر الهام للبرلمانات وللبرلمانيين
أنشاء اداتهم لمهامهم التشريعية في
إطار نشاطهم البرلماني المشترك قاريا
ودوليا أيضا.

...خلال الفترة ذاتها نجح الاتحاد
البرلماني الإفريقي في إقامة وتوطيد
علاقات تعاون وتنسيق مميزة فتحت
الجال لكسب تفهم وتضامن منظمات
برلمانية إقليمية ودولية تجاه قضايا
القارة.



للجنة التنفيذية
للإتحاد البرلماني
الأفريقي بالجزائر



أعضائه من جهة، وإن أمكن التأخير على القرار ضمن الهيئات البرلمانية الجهوية والدولية لصالح القارة من جهة ثانية.

وفي نفس السياق فإننا نعتقد أن تزايد وجود برلمانات وطنية في برلمان عموم إفريقيا سوف ينعكس تأكيداً من خلق الإضرار المواني والداعم لجهودنا المشتركة لصالح القارة فيما بين دولها وفيما بينها والعالم.

إن هذه الاعتبارات هي التي تؤدي بنا بالواقع إلى توجيه نداه إلى البرلمانات الإفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتحاد البرلماني الإفريقي لكي تنجز هذه الخطوة.

والى تلك التي لم تنضم إلى برلمان عموم إفريقيا للتفحق بالركب.

إن هذا الانضمام سوف يساعد ولا شك على تعزيز مكانة البرلمانيين ومساهماتهم في التكفل بالشأن الإفريقي. ومرافقته بفعالية أكبر، في نطاق المنظمات الجهوية والقارية، وخدمة أهداف السلم والديمقراطية والتنمية تلك الأهداف المكرسة في استراتيجية التبيد والتي تبناها اتحادنا...

إن القرارات التي نتخذها لن تكون لها قيمة ما لم تترتب عنها نتائج عملية وما لم نجعل منها مرجعيات وحصر إلزام لنا في إطار تادية مهمتنا البرلمانية.

وهو ما يدعونا إلى القول بأن دور أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد بإمكانهم أن يقوموا بدور محوري في عملية تجسيد هذه القرارات وطنيا وإعطائها طابعها العملي.

مع إقرارنا بالتقدم المسجل في قارتنا في مجال الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد وفي مجال احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وتزايد دور المرأة في مراكز اتخاذ القرار. أقول بالرغم من ذلك فإنني أعتقد أنه لا يزال مطلوبا من برلماننا مواصلة عملها في الاتجاه ذاته الذي عبرت عنه توصيات اتحادنا باستمرار...

وإذا كان لي أن أخص من بين هذه التوصيات واحدة منها فإنني أخص تلك المتعلقة بترقية دور المرأة في مراكز القرار التي أصدرها اتحادنا في نوفمبر 2004 بالجزائر وهي التوصية

مناسبتين «ميزتين» نود أن نغتنم الفرصة هذه لنجدد التزامنا بنهج الأبناء والرواد الأوائل بجدل كافة أشكال الجهد من أجل تجسيد المبادئ والأهداف التي عملوا لأجلها حتى يعم السلام والأمن والاستقرار قارتنا.

ولا يغوتني، أيها السيدات أيها السادة، في هذه المناسبة أن أعبر أيضا عن تصميمنا الأكيد لضم جهودنا لجهود برلمان عموم إفريقيا. وكافة جهود المنظمات البرلمانية الإفريقية الجهوية لكي نسمع صوت إفريقيا على نطاق أوسع وبقوة أكبر وفي كافة المنابر والفضاءات التي توفرها لنا الدبلوماسية البرلمانية عبر العالم وصولا إلى دعم حق إفريقيا في التطور والازدهار... ومن أجل:

— أن تستغل ثروات القارة لصالح أبنائها،

— وأن تبقى الكفاءات الإفريقية في أقطارها وأن تتراجع موجة استنزاف المهارات والكفاءات المهاجرة إلى الخارج...

— وعموما لكي تنقل الهجرة التي غالبا ما يندفع أبناء القارة ثمنها بحياتهم وهم يقصدون بلدانا خارج القارة...

اسمحوا لي الآن أن أسدي بعض الملاحظات حول جدول أعمال الدورة 48 للهيئة التنفيذية.

يسعى الاتحاد البرلماني الإفريقي منذ تأسيسه إلى إقناع برلمانات القارة للانضمام تحت لوائه بغرض توسيع دائرة التشاور والتنسيق والتعاون بين

الاتحاد البرلماني الإفريقي جعل من هذه المنظمات إطارا ناجحا للتعاون والتنسيق المفيد وأعطى الدبلوماسية البرلمانية في قارتنا دورا لافتا جديرا بالتقوية وهيأها لأن تقوم بنشاط هام في مجال التعريف بإشكاليات القارة والدفاع عن مصالحها. لصالح قضاياها العادلة...

كما أوصل هذا الجهد إلى استحداث محاور تعاون حقيقي وفعال مع البرلمانات العربية والدولية في إطار حلقات حوار دورية ما بين الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني العربي. وأيضا ما بين الاتحاد البرلماني الإفريقي والاتحاد البرلماني الدولي الذي ينظم سعيه اتحادنا نشاطات مختلفة وتعاوناً مشتركاً يرمي في نهايته تعزيز قدرات البرلمانيين الأفارقة للعمل في مجالات نشاطهم...

إن استعراض نشاطات مسيرة الاتحاد يملئ علينا واجب الإفادة والتقوية بالأبناء المؤسسين للاتحاد وأولئك الذين قادوا مسيرته.

اليعض منهم -للأسف- غابونا، وهنا أود باسمكم أن أتحنن إجلالا لأرواحهم كافة...

التحية والتقدير ذاته نخص به الأبناء الحاميين وكافة العاملين في أجهزة الأمانة العامة... الذين قدموا بصدق وإخلاص جهودا معطرة لاتحادنا وكان لهم الفضل في إيصاله إلى ما وصل إليه اليوم...

في هذا اليوم الذي نحيا فيه ذكرى

التي جاء المؤتمر 28 ببرازافيل ليكرسها بتعديل لقانونه الأساسي ونظامه الداخلي واستحداث لجنة المرأة التي أصبحت واحدة من ألياته الرسمية.

وبالمناسبة فإنني أرى أن البرلمانات الوطنية مدعوة اليوم أكثر من الماضي إلى إشراك المرأة المشاركة الثلاثية بها ضمن وفودها البرلمانية في إطار اجتماعات اتحادنا...

وفي هذا السياق أود أن أقترح توسيع التمثيل في اللجنة التنفيذية من عضوين إلى ثلاثة أعضاء من بينهم امرأة على الأقل. وسوف أعود إلى تفصيل الفكرة أثناء مناقشة هيئتنا التنفيذية للهند الخاص بتعديل نصوص الاتحاد.

وفي سياق فتح وتوسيع مجال النشاط الهام للمرأة البرلمانية الإفريقية أود أن أسجل بارتياح أن اتحادنا كان حريصا قبل إنشاء لجنة المرأة على التمكين لدورها الفعال فنظم اجتماعات خاصة بالنساء وشجعها تدعينا للمرأة لكي تقوم بدورها كاملا وهو في ذلك خطا خطوات هامة نذكر منها - على سبيل المثال - الندوة التي نظمها الاتحاد بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي التي خصصها لموضوع «العنف ضد المرأة» وعقدت في العاصمة السنغالية دكار.

خلال هذه الدورة -سيداتي سادتي- سوف تتكفل بدراسة مواضيع تصب في الاتجاه الرامي إلى توفير شروط نجاح مؤتمرات القادم المزمع عقده في بوجمبورة...

وأخرى تتعلق بتسيير الشأن الخاص باتحادنا.

أمل أن نوفق في أعمالنا. وأن يتوج اجتماعنا في الجزائر بنتائج إيجابية تخدم اتحادنا وقارتنا...

لم يبق لي في الأخير إلا أن أكرر الشكر لأعضاء الهيئة التنفيذية لتحملهم مشقة السفر والمشاركة في اجتماعنا. وباسمهم أود أن أعبر عن كبير شكرنا لكل من ساهم في توفير شروط نجاح اجتماعنا في هذا البلد الإفريقي والمناضل من أجل إفريقيا أمينة مستقرة خالية من التوترات والأزمات ومتطلعة إلى التقدم والنماء في ظل الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد...

جدول أعمال الدورة 48

قدم الأمين العام جدول أعمال الدورة الذي يحتوي على البنود التالية:

- 1- طلبات العضوية وإعادة العضوية
- 2- بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر
- 3- دراسة الحساب المالي والختمائي المراجع للعام المالي 2005

- 4- دراسة اقتراح تعديل النظام الأساسي والنظام الداخلي
- 5- إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر 29
- 6- مشروع جدول أعمال الدورة 49 للجنة التنفيذية
- 7- تاريخ ومكان انعقاد الدورة 49 للجنة التنفيذية

5- مشروع جدول أعمال المؤتمر التاسع والعشرين:

- بعد تبادل وجهات النظر، تم إقرار مشروع جدول أعمال المؤتمر 29 التالي:
1. انتخاب رئيس المؤتمر
 2. العضوية وإعادة العضوية
 3. تقرير رئيس اللجنة التنفيذية
 4. تقرير عن أنشطة الأمين العام
 5. تقرير النساء البرلمانات
 6. تعديلات في النظامين الأساسي والداخلي للاتحاد
 7. دور البرلمانات في مسار المصالحة الوطنية وحفظ التماسك الاجتماعي ودعمه
 8. دور البرلمانات في ترقية التعليم والثقافة في إفريقيا
 9. انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية
 10. تعيين الأمين العام
 11. تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الثلاثين



1- العضوية وإعادة العضوية:

دعت اللجنة التنفيذية مكتب اللجنة التنفيذية والأمين العام وكل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد إلى مواصلة الاتصال بالبرلمانات الإفريقية غير الأعضاء في الاتحاد وحثها على الإنضمام إليه.

2- تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر:

بعد عرض الأمين العام المذكرة الخاصة بالبند، أثيرت موضوعات أخرى أثناء مناقشة هذا البند، وتتعلق بضرورة وجود النساء من بين الوفود، ووقف العنف الممارس ضد النساء والفتيات، وانعقاد المؤتمر الإفريقي العربي السادس عشر، وكذلك متابعة مؤتمري نيماضي وكوتونو حول القانون الإنساني الدولي واللاحقين.

3- دراسة الحساب المالي الختمائي

المراجع للعام المالي 2005:

بعد أن عرض الأمين العام الحساب المالي الختمائي للعام المالي 2005، استمع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى مراجعي الحسابات الذين قدموا تقريرهما. وقد نوه أعضاء اللجنة خلال المناقشة أن الوضع المالي للاتحاد مازال يعاني من المساهمات المتأخرة التي ينبغي إيجاد حلول لها في إطار دراسة تلك الحالات حالة بحالة كما أوصى به مراجعا الحسابات وأقرته اللجنة التنفيذية.

4- دراسة اقتراح تعديل النظامين الأساسي والداخلي:

بناء على طلب رئيسة المجلس الوطني البورندي، تم إرجاء دراسة هذا البند إلى الدورة القادمة للجنة التنفيذية. وكانت الجزائر قد اقترحت تعديل خاص والمتمثل في زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية عن كل شعبة وطنية، من عضوين إلى ثلاثة أعضاء، على أن يضم وجوبا إحدى النساء على الأقل.

6- مشروع جدول أعمال الدورة 49 للجنة التنفيذية :

- جدول أعمال الدورة 49 للجنة التنفيذية :
1. العضوية وإعادة العضوية
 2. بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر
 3. دراسة وإقرار برنامج العمل السنوي
 4. دراسة وإقرار مشروع موازنة العام 2007
 5. دراسة وإقرار مشروع جدول أعمال المؤتمر التاسع والعشرين
 6. دراسة وإقرار مشروع التعديلات على النظامين الأساسي والداخلي
 7. مشروع جدول أعمال الدورة الخمسين للجنة التنفيذية
 8. تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخمسين للجنة التنفيذية
 9. اقتراح اللجنة التنفيذية حول تعيين الأمين العام.

7- تاريخ ومكان انعقاد الدورة 49 للجنة التنفيذية:

تنعقد الدورة 49 للجنة التنفيذية في بورندي، أما في ما يخص تاريخ انعقادها فسيتم تحديده بإتفاق مشترك بين المجلس الوطني البورندي والأمانة العامة للاتحاد.



رسالة شكر وتقدير لرئيس الجمهورية

بعثت الوفود
المشاركة في نهاية
أشغال الدورة
رسالة شكر وتقدير
لرئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز
بوتفليقة، هذا
نصها :

- إن رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية المشاركين في اجتماعات الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي المنعقدة بمقر مجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية خلال يومي 52 و62 مايو 6002 :
- إذ يعبرون عن سعادتهم واستيشارهم بانعقاد الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية في أجواء المصالحة الوطنية التي تعيشها الجزائر، وفي تزامن مع الاحتفال بيوم إفريقيا، ومع الذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد البرلماني الإفريقي،
- وإن يعبرون كذلك عن عظيم تقديرهم وامتنانهم للبرلمان الجزائري للجهد الكبير الذي اضطلع به في سبيل الإعداد لأشغال الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية،
- وإن يعبرون عن شعورهم بالفخر والاعتزاز للعناية الكريمة التي أولاهها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، لاجتماعات الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنفيذية، وهم يثنون على المجهودات الجليلة التي ما فتئ يقدمها فخامته من أجل تنمية إفريقيا وإزدهارها والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية، وعلى تضامه المستميت من أجل نصرة قضاياها، مثنين في ذات الوقت هذه العناية السامية التي مكنتهم من الاستماع إلى رسالة فخامته والتي حوت سائر الانشغالات الكبرى للقارة الإفريقية وما يواجهها من تحديات جسيمة تتطلب تعزيز الجهود وتظافرها على كافة الأصعدة من أجل مواجهة ومن أجل تحقيق طموحات القارة لكي يعم السلام والأمن في سائر أرجائها.
- فإنهم :
- يؤكدون على الأفكار القيمة والآراء السديدة والتحليل العميق لواقع القارة الإفريقية الذي ورد في رسالة فخامة رئيس الجمهورية المتحتل في تناول الحكيم والمتبصر لمشاكل السلم والأمن وحتمية تجذير الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان ورسم تحديات الإنطلاق في طريق النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي وبعث النهضة الثقافية لإفريقيا :
- يعبرون عن قناعتهم الراسخة بأن البرنامج الجديد للشراكة من أجل إفريقيا النيباد هو البرنامج الاستراتيجي الذي يمكن إفريقيا من بناء شراكة على مختلف المستويات من أجل التكيف مع مقتضيات السلم والأمن وتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية:
- يؤكدون العزم على مواصلة الجهود لتحقيق شروط التنمية المستدامة مؤكدين ثقتهم في قدرة أبناء القارة الإفريقية وتضافر عزم شعوبها للخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في أدواء النزاعات ومظاهر البؤس وانتشار الأمراض وانحسار فرص التعليم والخدمات الأساسية للإنسان :
- يعبرون عن التزامهم القوي بحمل رسالة البرلمانيين في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعزيز دور البرلمانات من أجل تقديم مساهماتهم الجماعية في استراتيجيات التقويم على الصعيد الوطني والجهوي والقاري والعمل على ترقية مصالح إفريقيا في الساحة الدولية :
- يؤكدون لفخامته أن الأفكار التي طرحها في رسالته سوف تكون محور مداولاتهم في الاجتماعات المستقبلية للاتحاد البرلماني الإفريقي، مسترشدين بما ورد في رسالة فخامته من أفكار وتوجهات:
- يعبرون عن بالغ شكرهم لفخامة رئيس الجمهورية وللشعب وللبرلمان الجزائري معربين عن تمنياتهم للجزائر بتحقيق التقدم والازدهار في كنف المصالحة الوطنية.

الهجرة والتنمية المشتركة

شارك وفد من مجلس الأمة يتكون من السيدين أحمد رضا بوضياف وسليمان الجليلي، عضوي مجلس الأمة، في ورشة عمل تناولت "الحوار شمال جنوب حول الهجرة والتنمية المشتركة" والتي نظمتها البرلمان البرتغالي بالعاصمة لشبونة يومي 18 و19 ماي 2006.

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

دور السلطة التشريعية في التنمية والتعاون الدولي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، والطبيب مائلو، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، في لقاء عمل أعضاء رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 06 جوان 2006 بأبوجا (نيجيريا) والمنظم من طرف الرابطة بالتعاون مع مجلس الشيوخ لجمهورية نيجيريا الاتحادية.

ناقش المشاركون موضوع دور السلطة التشريعية في التنمية والتعاون الدولي، إلى جانب

الاجتماع غير العادي للجنة السياسية الأمن وحقوق الإنسان

تابع السيد عيسى بورقية، مسؤول العلاقات الخارجية أشغال الاجتماع غير العادي للجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية APEM المنعقدة يوم 07 جوان 2006 بمقر البرلمان الأوروبي.

وقد ناقش المجتمعون المواضيع التالية:

- تجديد مكتب اللجنة،
- تبادل وجهات النظر حول مسألة المساعدة المالية للشعب الفلسطيني.

الاجتماع الجهوي التحضيري للملتقى الأورو-متوسطي

تعزيز دور المرأة في المجتمع

شاركت السيد زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة في أشغال الاجتماع الجهوي التحضيري للملتقى الأورو-متوسطي والمنظم من طرف اللجنة الأوروبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 16 جوان 2006 بالرباط (المغرب) حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع".

للعلم فإن ملتقى الرباط هو اجتماع جهوي تحضيرى للمؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" المزمع عقده بإسطنبول فيما بين 13 و15 نوفمبر 2006.

الجمعية البرلمانية الدولية الرابعة لتقنية المعلومات

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السيد ميسوم بن رقية، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة والسيد محمد الصالح حرز الله، عضو مجلس الأمة، في اجتماع "الجمعية البرلمانية الدولية الرابعة لتقنية المعلومات"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 جوان 2006 بالرباط (المغرب)، وقد ناقش المجتمعون المواضيع التالية:

- المواقع الخاصة بالبرامانات على شبكة الأنترنت،
- تكنولوجيا الإعلام كرافد من رواد التعليم الناجح،
- تكنولوجيا الإعلام كأسلوب للحكمة الجيدة.

للعلم فإن الاجتماع منظم من طرف مجلس المستشارين للبرلمان المغربي.

الملتقى الجهوي لتدعيم قدرات البرلمانات في مجال التنمية المستدامة في إفريقيا

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة أعضاء المجلس عمر سعيد مومن، محمود خلافة، محمد الوالد، محمد قسطلاني، قنور دولجي، في أشغال "الملتقى الجهوي لتدعيم قدرات البرلمانات في مجال التنمية المستدامة في إفريقيا"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 جوان 2006 بباوندي (الكامرون).

ناقش المشاركون في الملتقى المواضيع التالية:

- تدعيم قدرات اللجان البرلمانية المعنية، ودور المسار التشريعي،
 - التسيير الحسن للبرلمانات ودورهم في تحسين البرلمانين وموظفي البرلمان الأفريقي لمعالجة النقاط الهامة التي تخص الصالح العام،
 - ناقش البرلمانات مع السياسات الدولية،
 - وضع الأهداف والتشريعات في مجال المحافظة على تسيير الموارد المائية،
 - طرح إشغالات المواطنين حول المواضيع التي لها علاقة بمكافحة الجفاف والتصحر والأخذ بعين الاعتبار إقتراحاتهم.
- للعلم فإن الملتقى منظم من طرف الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الإتحاد البرلماني الإفريقي، بمشاركة برلمانيون من المنطقة الإفريقية.

العلاقة بين المنتخبين والناخب والإعلام

احتضن المجلس الشعبي الوطني في إطار التعاون البرلماني الجزائري-الأمريكي بالتعاون مع مؤتمر المجلس التشريعية لولايات المتحدة الأمريكية (NCSL)، ورشة عمل تحت عنوان "العلاقة مع الناخبين والإعلام العمومي خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 31 ماي 2006 تناولت المحاور التالية:

- دور المشرع البرلماني،
- العلاقات مع الناخبين،
- حملات الاتصال مع الناخبين قبل وبعد الانتخابات،
- العمل مع المجتمع المدني والنقابات والlobbies،
- الإعلام العمومي والعلاقات مع وسائل الإعلام،
- العمل في مكاتب المداومات بالدوائر الانتخابية للبرلمانيين.

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عمار سعداني بمناسبة افتتاح الورشة التي حضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد عبد العزيز زباري، وكذا المدير العام لأمريكا بوزارة الشؤون الخارجية والسيدة صوفي هاسبسلاغ، ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، أكد أن الهدف من وراء هذه الورشات هو تعزيز القدرات المؤسساتية في الجزائر، وأن هذه الورشة التكوينية هي بمثابة لجنة جديدة في العلاقات المتنامية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

مضيفا أنه حدث جديد يدرج في برنامج تعاون برلماني جزائري أمريكي كثيف ومتعدد الأشكال تم الإنطلاق فيه منذ سنوات. وأنها فرصة لكل طرف للإطلاع على تجربة الطرف الآخر في كل ما يتعلق بالعملية التشريعية، مشيرا إلى أن هذه المبادرات ستوسع أيضا لكلا البلدين بتبادل الممارسات والمهارات في هذا الميدان.

هذا وتعتبر ورشة الجزائر التي دامت أربعة أيام الثانية من نوعها منذ سنة، يقوم بتنظيمها خمس خبراء من المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية الأمريكية، وهو عبارة عن منظمة أمريكية يتم في إطارها تنسيق نشاطات الفرق التشريعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية الخمسين برئاسة السيد ستيفن راوشنبرغ، عضو في مجلس شيوخ ولاية "الينوا"، وسيستمر هذا التعاون بورشة دراسية ثالثة شهر أوت وأخرى شهر سبتمبر المقبل.



المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات المرأة والمشاركة السياسية

نظم البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإتحاد البرلماني الدولي "المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات" يومي 25 و26 جوان 2006.

- ناقش المشاركون في المنتدى المحاور التالية:
- الوسائل والتوجيهات الدولي والمحلية في مجال مشاركة المرأة في الحقل السياسي،
 - الظروف والتقدم المحقق في الجزائر في مجال المشاركة - ميكانيزمات ترقية مشاركة المرأة في السياسة.

أطفال جمعية ترقية شباب الفتح يزورون المجلس



كان موعد "الأبواب المفتوحة" التي ينظمها مجلس الأمة هذه المرة مع أطفال جمعية ترقية شباب الفتح للجزائريين الذين قاموا بزيارة مقر المجلس يوم الاثنين 12 جوان 2006.

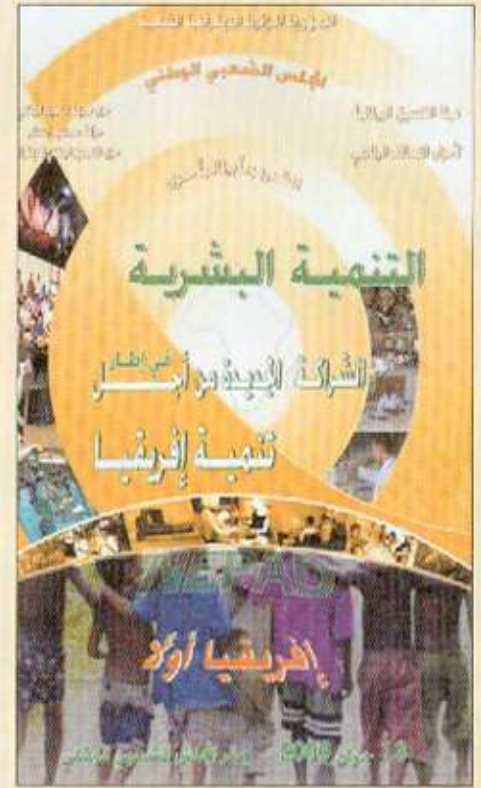
وقد تمكن الأطفال خلالها من التعرف على مجلس الأمة وصلاحياته وكيفية عمله وكذا أجهزته وهيكلته. إذ تلقوا المعلومات والشروحات اللازمة من قبل إطارات مجلس الأمة.

زيارة أطفال بلدية سيدي أحمد وتلاميذ إكمالية محمد شويط بالأبيار لمجلس الأمة



في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة بصفة دورية، قام أطفال بلدية سيدي أحمد، وتلاميذ إكمالية محمد شويط بالأبيار بزيارة لمقر مجلس الأمة.

وقد تمكن الأطفال خلالها من التعرف على مختلف مرافق مجلس الأمة، كما قدمت لهم شروحات وافية عن مكانة، تركيبة وصلاحيات مجلس الأمة وسير أعماله.



اليوم البرلمان يأتي في إطار التكامل بين العمل الذي يقوم به الجهاز الدبلوماسي وبين الدبلوماسية البرلمانية. وعن اختيار موضوع التنمية البشرية فقد إعتبره مبتغى كل الشعوب والدول وهي مضمح كل حاكم يرغب في أن يكون حكمه راشداً ويحقق هذه التنمية.

أما رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي السيد ميلود شرقي فقد أكد أن مسار النيباد قد نجح في بلورة مقترحات وضعت لخدمة إفريقيا، كإقرار إفريقيا بضرورة احترام التداول الديمقراطي على الحكم كما جاء في قرارات «الإتحاد الإفريقي».





قامت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد الطيب مائلو، رئيس اللجنة، وعضوية السيد عبد الحميد بن الشيخ، نائب رئيس اللجنة، والسادة أعضاء اللجنة براهيم موسى وميلود حبشي، بزيارة استطلاعية إلى ولاية تيسة وخنشلة، وهذا للاطلاع على مدى تقدم برنامج الهضاب العليا، والوقوف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه مختلف المشاريع المسطرة في كل ولاية، واستخلاص النتائج المحققة ميدانيا مع السلطات المحلية للمساهمة في تصور الحلول والتكفل بالمشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة.



ولاية خنشلة

بين طاقاتها الكامنة وبرامجها الواعدة

الزيارة دامت يومين من 06 إلى 07 ماي 2006 ومست دوائر خنشلة، بابار، الحامة، ششار، بوحمامة، قانس، عين الطويلة والأولاد رشاش وعدة بلديات تابعة لها.

استفادت ولاية خنشلة في السنوات الأخيرة من عدة برامج (البرامج العادية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي وبرنامج دعم النمو) والتي بلغت 4 400 مليار دج. ومست كل البلديات والدوائر وكل القطاعات. وقد كانت الزيارة فرصة للوفد البرلماني ليطالع على النتائج المحققة في جميع المجالات.

تتوفر الولاية على منشآت اقتصادية هامة، فقد بلغت نسبة التغطية بالكهرباء 96% والماء 65% كما تتوفر على شبكة طرق معبّرة تبلغ 1 728 كلم، تغطي شبكة الغاز الطبيعي 09 بلديات أي ما يعادل 39% من حاجيات الولاية.

عرف قطاع الفلاحة والغابات برنامجا تنمويا ريفيا شاملا، من استصلاح الأراضي، وتوسيع مساحات الأشجار المثمرة وإنجاز منشآت دعم للنشاط القلاحي ومرافق اجتماعية. وهذا من أجل استقرار 16 200 عائلة وتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير 29000 منصب شغل وإلى خلق

مجال استثمار في تسويق وتخزين وتصدير المنتجات الزراعية وفي صناعة تحويلها.

في مجال السكن تتوفر الولاية على حظيرة سكنية هامة ويبلغ معدل عدد الأفراد لكل مسكن 6,6. وتم تسجيل في هذا المجال إقبال المواطنين على نمط البناء الريفي الذي تترتب عنه عودة المواطنين إلى الريف.

في مجال التعليم تتوفر الولاية على هياكل تؤمن احتياجات المتمدرسين في جميع الأطوار. إضافة إلى وجود مركز جامعي. وقد بلغت نسبة المتدرسين 84,14 %.

في حين يعرف القطاع الصحي اختلال في التوزيع الجغرافي.

في مجال الترقية البدنية استفادة الولاية من مشروع إنجاز مركز تجمع الفرق الوطنية الذي تقرر إنشاؤه بعين سيلان، دائرة الحامة، من طرف فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة زيارته للولاية.

في المجال السياحي تتوفر الولاية على حمامات معدنية وإمكانات سياحية معتبرة ومعالم تاريخية وأثرية.

وعليه، يمكن القول بأن الولاية قد نجحت في إرساء قواعد تنمية واعدة، الشيء الذي سيمكنها من الانطلاق في تنفيذ برنامج الهضاب العليا بفعالية، والتي قدرت قيمته بـ 42 مليار دج، حيث استفاد قطاع الفلاحة منه بحصة الأسد.

ملاحظات: توصل الوفد خلال زيارته الميدانية لمختلف دوائر وبلديات ولاية خنشلة إلى جملة من الملاحظات وهي

- أن الولاية تعرف عوائق طبيعية واختلال في التوزيع السكاني حيث تظهر كثافة كبيرة في الشمال وضعيفة في الجنوب بينما يتركز ثلث السكان في مقر الولاية.

- كما تعرف عوائق تقنية واختلال في التوازن بين الجهات، بحيث أن الجهة الشمالية مجهزة بشكل مقبول في حين أن الجهة الجنوبية الوسطى متوسطة التجهيز، أما الجهة الجنوبية فهي معزولة وذات تجهيز ضعيف.

- افتقار الولاية لعناصر قادرة على جلب الاستثمار.

- نقص مفرط في وسائل الإنجاز المؤهلة وذات قدرات كبيرة.

تيسر ولاية

"تعمير" السهوب .. والأولوية للفلاحة .. والسكن



دامت الزيارة ثلاثة أيام من 8 إلى 10 ماي 2006، وشملت دوائر تبسة، شريعة، بئر العاتر، أم علي، مورست، الأعوينات والواتر.

92%، أما بالنسبة للغاز فقد أصبح المعدل 52% بعدما كان 37% بتزويد 49 105 مسكن وسيصل نسبة 100%، بفضل البرامج المعدة لفائدة الولاية بحيث سيتم توصيل 14 بلدية البلديات في إطار البرنامج الخاص بالهضاب العليا.

– والسكن حيث سمحت البرامج المختلفة التي استفادت منها الولاية في الآونة الأخيرة، بتحسين معدل شغل السكن الذي تقلص إلى نسبة 5,5% وبفضل البرامج التي هي في طور الإنجاز والتي تضم 14 000 وحدة سكنية بكل أنواعها سيتقلص العدد إلى 5 أفراد في السكن الواحد.

– والفلاحة حيث تم تسجيل تقدم في مجال التحسين العقاري وتوسيع مساحات

ولما كانت الولاية قد استفادت خلال الخمس سنوات الأخيرة من عدة برامج تنموية بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 3 000 مليار دج بغية تحقيق تنمية متوازنة، لا سيما برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، فقد كان للوفد البرلماني أن اطلاع على النتائج المحققة في مجالات:

– تحسين توزيع المياه الصالحة للشرب حيث تعدى التزويد اليومي من 80 لتر إلى 150 لتر للسكان الواحد يوميا حيث تعدى معدل الربط بشبكة المياه نسبة 85% بعد ما كان 70%.

– وتدعيم شبكة الكهرباء حيث بلغ عدد المساكن التي تم تزويدها بالكهرباء 13 806 أي ما يعادل تغطية نسبته 96% بعدما كانت



– بعد الولاية عن مصادر التمويل بمواد البناء.

– ضعف التأطير التقني والإداري على مستوى البلديات والمصالح التقنية للدوائر.

وعلى ضوء تلك الملاحظات والمعاينة الميدانية أقرت اللجنة الاقتصادية والمالية جملة من التوصيات وهي:

1. ضرورة اتخاذ كل الإجراءات لمساعدة الولاية في التكفل بالانشغالات وحل مشاكلها بالتغلب على العوائق المطروحة والتخفيف من الصعوبات التي تعترضها.

2. الإسراع في وضع رخص البرامج اللازمة وتوفير كل المعطيات الإدارية والتقنية الضرورية لإنطلاق العمليات.

3. النظر في إعطاء مزيد من اللبونة للسلطات الولائية لتمكينها من القيام بمبادرات إزاء قضايا ذات طابع محلي والتي لا تزال خاضعة للقرار المركزي مما يعجل في حل المشاكل وتحقيق الأهداف.

4. على الإدارة المركزية للقطاع المكلف بمشروع المركب الرياضي الوطني أن تستغل الاستعدادات التي تبديها الولاية والظروف المواتية للإسراع في مباشرة الأشغال بدون تأخير لكي تكون آثار القرار الرئاسي فورية وسارة.

5. التنصيص بالمبادرة التي قامت بها الولاية بخصوص برنامج التنمية الريفيه الشامل وهي تجربة جيدة لا سيما في مجال توسيع المساحات المسقية وتزايد الثروة الحيوانية، تستحق التعميم، وهو الشيء الذي يجعلنا نقترح بسببه يوما دراسيا برلمانيا.

الخلاصة:

تعرف الولاية انطلاقا واعدة في ميدان التنمية، من خلال مختلف البرامج التي استفادت منها، والتي ستندعم أكثر بفضل برنامج الهضاب العليا، بالرغم من غياب الاستثمار الذي لا يمكن تعقيقه إلا من طرف الخواص، وهو ما يفترض بذل جهود أكثر وتقديم تعويضات لجلب المستثمرين، لا سيما في مجال إنتاج مواد البناء والصناعات التحويلية الغذائية وتنمية السياحة.



- ضعف التمويل بمواد البناء:

- ضعف التأطير التقني على مستوى المصالح التقنية المكلفة بمتابعة المشاريع

وعلى ضوء هذه الزيارة وضعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية جملة من التوصيات تراها ضرورية للدفع بالتنمية في الولاية:

1 - إيلاء اهتمام أكبر لقطاع الغابات للتمكن من السيطرة على عملية محاربة التصحر والحفاظ على البيئة والمحيط واستقرار السكان وتحسين ظروف العيش:

2- توفير كل الشروط واستعداد الهيئات المعنية لجلب:

- مؤسسات الإنجاز للتكفل ببرنامح التنمية وتحقيقه كلية في الأجل والأهداف المحددة له:

- مستثمرين في مجال تنمية الاستثمار المنتج حسب الموارد والحاجيات التي تتوفر عليها الولاية.

3- فيما يخص التنمية العمرانية، يجب صب الاهتمام على مخططات توجيهية عمرانية بين البلديات، الشيء الذي سيسمح بمعالجة مشكلة العقار المطروحة بحددة في معظم البلديات واستهلاكه بشكل عقلاني:

4 - ضرورة الإسراع في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للشروع في تشغيل مركز دفن النفايات بتسبة علما بأن القضاء على القمامات غير الشرعية التي تعاني منها الولاية والتي يبلغ عددها 31. مرهون بالشروع في هذا المركز:

5- دعم الإدارة المحلية بإطارات تقنية وإدارية قادرة ووسائل إنجاز كافية ومنشات إدارية لتلبية حاجيات سة (6) دوائر تقتقر إلى مقرات ملائمة وخاصة دائرتا الكويف والونزة الحدوديتين باعتبارهما ممثلتان لواجهة الدولة الجزائرية.

الخلاصة:

إن القفزة التنموية المنهجية من طرف الدولة قد مست ولاية تيسة في أعماقها وتنتج عن ذلك تحولات جذرية وتبقى الجهود منوالة في إطار البرنامج التنكميلي لدعم النمو الذي هو في طور الانجاز مع البرنامج الخاص بالنضاب العليا الذي يشمل 574 عملية بغلاف مالي يقدر بأكثر من 79 مليار دج، سيفرزان، لا محالة عملية التنمية المتواصلة منذ السنوات الخمس الأخيرة وسيتمكنان من استدراك التأخيرات التي ما تزال تعرفها بعض القطاعات.

وحجمه ومرافقه الوظيفية، حيث يعرف 1000 مقعد بيداغوجي شاغر، إضافة إلى 1000 سرير بالإقامة الجامعية شاغرة هي الأخرى، ومع ذلك فقد تم تسجيل عملية 1 000 سرير في إطار البرنامج العادي، واقتراح 2 000 مقعد بيداغوجي آخر وإقامة 2 000 سرير.

منهج الوفدة

على ضوء زيارة منجم الونزة، استماع الوفد الوقوف على النمط الجديد الذي يدار به المنجم في إطار الشراكة مع ميطال ستيل (Steel Mittal) حيث سجل الوفد:

- استقرار على مستوى الاستغلال وعصرية تجهيزات وسائل الإنتاج وكذلك توسيع حفل الاستغلال

- إنشاء مناصب شغل غير مباشرة عن طريق المقاولات ونشاطات الخدمات المختلفة:

بالرغم من النتائج الإيجابية المسجلة بفصل برنامج الدعم الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، إلا أن الولاية تواجه عدة صعوبات وعراقيل تنعكس سلبا على نشاطها التنموي، نذكر منها:

- رفض البنوك منح قروض لغايات الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية-العذائية:

- رفض البنوك منح الضمان للمقاولين الحائزين على صفقات لإنجاز مشاريع هامة في إطار تنمية محلية:

- رفض البنوك منح قروض لمستغدي إنشاء مؤسسة في إطار إحداث نشاط للبطالين

- غياب الإعلانات عن المناقصات المفتوحة في الجرائد ذات السحب الهام ويبقى العرض بدون جدوى وبالتالي تعطيل المشاريع:

- ضعف شبكة السكة الحديدية سواء بالنسبة لنقل البضائع أو مواد البناء أو المنتجات المنجمية أو نقل المسافرين:

- ضعف مكاتب الدراسات:

- قلة وسائل التدخل، لاسيما في مجال الأشغال العمومية:

الاستغلال وتهيئة منابع المياه وتنق الطرق.

- والصحة التي عرفت إنجازات في الهياكل كالمؤسسات الاستشفائية والعيادات والمراكز الصحية وقاعات العلاج وهذه الإنجازات هي التي جعلت نسبة الأسرة تصل إلى 1.5 لكل 1000 نسمة. كما سمحت بإنشاء وتطوير مختلف الاختصاصات منها الجراحة العامة والطب الداخلي والتكفل بمرضى الكلى.

- عرف قطاعا التربية والتعليم العالي تقدما ملحوظا، وهذا بفضل الإنجازات المسجلة من مدارس ومتوسطات وتانويات حيث تقلص معدل شغل الأقسام بشكل محسوس. ومما يسترعى الانتباه هو إنجاز المركز الجامعي ذو المستوى الراقي بكل هياكله ومرافقه والذي يعد مفخرة للولاية.

- عرفت المنشآت القاعدية مجهودات مثمرة، فشبكة الطرقات عرفت تحسنا ملحوظا في مجال تدعيم وعصرية الطرق الرئيسية الكبرى وفك العزلة على المناطق القابلة للنمو الاجتماعي والاقتصادي.

- كما قطع مجال البريد والمواصلات بدوره أنشواط هامة بفضل إنجاز 13 مركزا هاتفيا و496 خطا هاتفيا وإنخال الإعلام الآلي على مراكز ومكاتب البريد وتغطية معظم المناطق الريفية من جانب خدمات الهاتف والبريد.

توقف الوفد خلال الزيارة الميدانية عند:

المركز التقني لدفع النفايات

والذي تم إنجازه بمدينة تيسة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ إجمالي قدره 319 مليون دج، تم استلامه نهائيا أواخر سنة 2004، لكن في غياب نمط تسيير هذا المركز لم يتم تشغيله. ويعد هذا المركز إنجازا هاما، الهدف منه الحفاظ على البيئة والتكفل بالعلاج الجدي الحضري للنفايات.

المركز الجامعي

تتوفر الولاية على مركز جامعي يعد مفخرة لولاية تيسة بهندسته المعمارية الجميلة،

قام وفد برئاسة السيد حاج سليمان عابد، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية، وعضوية السادة أعضاء اللجنة عبد القادر رقيق، مسعود بودهان، محمد مخلوي، بزيارة إستطلاعية لولاية النعامة خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أفريل 2006 وذلك للوقوف على حالة ووضعية البرامج والمشاريع التنموية في مختلف دوائر الولاية في قطاعات السكن والعمران، البريد والمواصلات، البيئة، الأشغال العمومية.



ولاية النعامة الريف الأصيل .. يقاوم التمدن الزائف وإنتعاش مشاريع التممية المحلية

1 - قطاع السكن والعمران

تم إحصاء من 7868 إلى 31822 وحدة سكنية في نهاية سنة 2005 من بينها 3689 وحدة سكنية قديمة وغير صالحة للسكن. بينما انتقلت نسبة عدد الأفراد لكل مسكن من 9.75 في سنة 1966 إلى 6.04 في سنة 2005.

ومن أجل تحقيق استقرار سكان البدو الرحل فقد تميزت المرحلة ما بين 1966 و 2005 بوضع برامج عمل للتقليل من النزوح الريفي والتخفيف من حدة الطلبات الاجتماعية للسكن في المناطق الحضرية.

كما تم تسطير عدة برامج على المدى البعيد (2005-2009) بهدف تحسين ظروف السكن الاجتماعي من بينها :

- العمل على تحسين وتطوير ظروف السكن في الأحياء الجديدة والأحياء المحرومة وذلك عبر كافة دوائر الولاية،

- مواصلة سياسة الإعانة من أجل ترميم السكنات،

- العمل على تزويد المواقع السكنية بمختلف المرافق (الإضاءة العمومية، تطهير المياه... الخ) - ترميم وإعادة تهيئة المراكز الحضرية الأساسية للولاية،

- بناء 9000 مسكن اجتماعي جديد، حضري وريفي عبر كل دوائر الولاية.

ونظرا لنقص اليد العاملة المؤهلة لإنجاز هذه المشاريع، فلقد تم إبرام اتفاقية بين وزارة السكن والعمران ووزارة التكوين المهني للتكفل بتكوين

274 حرفي في البناء يتوزعون عبر مختلف الورشات. كل ذلك لتوفير الشروط اللازمة من أجل ضمان النوعية في كافة الاختصاصات المهنية في مجال البناء.

2 - قطاع البريد والمواصلات

تحتوي الولاية على قواعد بريدية واتصالات هامة. وتتوزع حاليا القواعد البريدية كالتالي: 37 مكتب بريدي منهم :

- 01 مكتب رئيسي
- 20 مكتب نشط
- 03 وكالات بريدية
- 13 مكاتب توزيع

وبهذا فإن الكثافة البريدية والتي تعتبر مرضية إلى حد ما تقدر بـ 5235 ساكن/ مكتب واحد. كما سجل بناء 3 مكاتب بريدية جديدة.

أما فيما يخص قواعد الاتصال فهي تتوزع كالتالي :

- 19 مركز هاتف يحتوي على 21500 خط
- 05 عاكس تيار WLL (هاتف ثابت بدون خط)
- 02 محطة إذاعية
- 03 مركز للمكبرات الهيرترية

للإشارة فإن الشبكة الهاتفية في مجمل الولاية رقمية (numérisé) كما قدرت الكثافة الهاتفية للولاية بـ 8.98 ساكن/ الخط الواحد.

أما بالنسبة لتغطية الهاتف النقال من قبل المتعاملين العموميين والخواص تبقى غير كافية وفي هذا الصدد هناك برنامج مدروس وفق مدة زمنية محددة في طور الإنجاز.

الولاية مازالت تشتكي من نقص التغطية الهاتفية وكذا التغطية التلفزيونية الأرضية في منطقة الجنوب وحتى مركز الولاية.

ولتطوير هذا القطاع إنجازات في الأفق منها :

- مواصلة بناء أجهزة المكاتب البريدية خاصة في المناطق الريفية

- تهيئة وصيانة الأجهزة المستعملة

- تعميم الخدمة الهاتفية WLL عبر كامل الولاية.

3 - قطاع البيئة

من أجل حماية المحيط الطبيعي والمكافحة المستمرة للتصحّر الذي تعاني منه الولاية منذ سنوات، إجراءات اتخذت للحد من هذه الظاهرة منها :

- التشجير (السد الأخضر)،
- تقييد الكثبان الرملية،
- زرع أنواع خاصة من النباتات، (Gafta)

ومن أجل ضبط ومحاصرة التصحر أقيمت عدة دراسات في هذا المجال منها :

المسافات
المبعدة
تقلصها
اتصالات
جديدة

التصحر
الخطر
الزاحف



صفيفصة، وجنين بورقين) تعرف كلها ضعف الكثافة السكانية،
- مشكلة التصحر، فولاية النعامة تعرف نزوح سريع للكثبان الرملية،
- ضعف في استهلاك الثروات المحلية.

أنهت اللجنة زيارتها لولاية النعامة بعقد جلسة عمل مع الجهاز التنفيذي بمقر الولاية يوم 24 أبريل 2006، أين قدم السيد الحاج عابد سليمان في نهاية الجلسة جملة من الملاحظات والتوصيات التالية:

- دعم وتشجيع السكن الريفي،
- وضع معايير لتحفيز الاستثمار المحلي،
- مراجعة خفض تسعيرة النقل الجوي في إطار سياسة النهوض بالتنمية في الجنوب،
- المحافظة على خصوصية الولاية،
- إعطاء أهمية أكثر للحرف الصغيرة،
- إعادة استعمال المياه الغير الصالحة للشرب.

الخلاصة:

إن إنجاز مختلف هذه المشاريع ذات الأبعاد الوطنية والجهوية، ستؤدي لا محالة إلى تغيير تدريجي للوجه الحالي للولاية.

ولاية بسكرة والميلة

قام وفد عن لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة محمد فغول، رئيس اللجنة، بزيارة عمل لولايتي بسكرة والميلة من 09 إلى 12 جوان 2006 وذلك للاطلاع ومعاينة القطاعات الصحية بالولايتين.

أم البواقي، بسكرة وقالة

كما قام وفد عن لجنة الفلاحة بقيادة السيد بلقاسم عطية ورئيس اللجنة بزيارة عمل لولايات أم البواقي، بسكرة وقالة من 17 إلى 22 جوان 2006 وذلك للاطلاع ومعاينة القطاعات الفلاحية بهذه الولايات.

في العدد القادم

تغطية شاملة لهذا النشاط البرلماني

مطار مشرية: المغلق بسبب نقص الأسطول الجوي، وقد إستفاد المطار مؤخرا من عملية تدعيم.

- تحديث وتجديد وضعية طريق السكة الحديدية (مشرية-بشار).

- إنجاز محطتان للحافلات في كل من ولاية مشرية وعين الصغرى.

من جهة أخرى سيعرف هذا القطاع تدعima في المستقبل بإنجاز طريق مشرية- رجم دموش (سیدی بلعباس).

الطرق: تتكون شبكة طرق ولاية النعامة أساساً من:

- الطريق الوطني رقم 6 بطول 276 كلم الأكثر ويعرف حركة سير تقدر بـ 4000 سيارة في اليوم وهو يربط ولايات الشمال (سعيدة، معسكر، وهران) بالولايات الجنوبية الغربية للوطن.

- الطريق الوطني رقم 22 بطول 130 كلم المار بالمدن "عبد المولى" و "مكن بن عمار" ويربط ولايات تلمسان وسیدی بلعباس بالولايات الجنوبية الغربية.

- الطريق الوطني رقم 47 بطول 57.5 كلم المار عبر "تيوت" أصلة ويربط جنوب الولاية (عين الصغرى) بولاية البيض.

- الطريق الوطني رقم 13 بطول 40 كلم، ويقع في حدود شمال غرب للولاية.

في حين تتكون بقية الشبكة من طرق ولائية وبلدية بطول 1800 كلم.

الجدير بالذكر أنه سيتم تجديد طريق رقم 5 الولائي على طول 30 كلم مع بناء منشأ فني ببلدية "سغيسغا" (دائرة سغيسغا) في إطار برنامج التكميلي لدعم النمو.

أما في إطار برنامج تنمية الجنوب، فسيتم إنشاء طريق يربط بين ببوض- مشر مدينة إستجابة لمطالبات سكان المنطقة.

توصل الوفد البرلماني خلال زيارته الميدانية لمختلف دوائر وبلديات الولاية إلى جملة من الملاحظات عن الولاية ومنها:

- كبر مساحة الولاية،
- اختلال في التوزيع السكاني،
- تحتوي ولاية النعامة على 4 بلديات على الحدود المغربية (قصدير، عين بن خليل،



- دراسة حول ظاهرة التصحر،
- دراسة حول الثروة الغابية المهددة بالزوال.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية لتحسين المحيط البيئي يبقى من الضروري إتخاذ إجراءات أخرى على مستوى قدرات البلديات.

من جهة أخرى اتخذت لجان حماية المحيط الإيكولوجي وهي:

- إنشاء مركز تقني مشترك بين الولايات الثلاث (مشرية-نعامة-عين الصغرى)،
- إنشاء مركز لمعالجة المياه الغير الصالحة للشرب،
- حماية بحيرة "أوقلة" حوض النابرة (عين بن خليل)،
- تجهيز وحماية منطقة جبل عيسى (عين الصغرى).

4- قطاع الأشغال العمومية

عرف هذا القطاع تطورا هاما في البنى التحتية سواء من الناحية الكمية والنوعية، حيث أقيمت مشاريع هيكلية مهمة موجهة للتنمية الاقتصادية في الولاية ولكل الجهة الجنوبية الغربية للبلاد، وتتمثل هذه المشاريع في:



النساء يطالبن برفع تمثيلهن ضمن البرلمان



وأبرزت رشيدة طاهيري أنه خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2002 تم انتخاب 35 امرأة أي نسبة 10 بالمائة من إجمالي المنتخبين. وفي تشريعات سنة 2007 تعزيم النساء المنخرطات في الجمعيات النسوية أو الأحزاب السياسية رفع هذه النسبة على 30 بالمائة على الأقل أي ثلث أعضاء البرلمان.

واعتبرت السيدة نزهة سكتالي برلمانية وعضو المكتب السياسي في الحزب الشعبي الاشتراكي (اليساري) أن "مشكلة المجموعة شوقنا لها الاقتراح الفردي الذي لا يتيح أية فرصة للتشغيل النسوي وبمختلف المجالات القائمة وفق النمط النمسي" وأن "النمط الحالي لعمل الأحزاب يسي النساء" مهزلة تنحصرها من تراجع المغرب في مجالات عديدة سيما حقوق الإنسان والتقدم الديمقراطي.

وتربط مجموعة الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة للنساء في أن ترضى الحكومة هذه المذكرة وأن يصادق عليها البرلمان خلال مناقشته مسافة مراجعة قانون الانتخابات.

أعلنت مجموعة من مناضلات المجتمع المدني واتحاد البرلمانيات المغربيات عن تهيئة تقديم طلبات الحكومة لرفع التمثيل النسوي إلى نسبة 30 بالمائة على الأقل من مقاعد البرلمان الجديد الذي سيتم انتخابه خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007.

وأشارت رشيدة طاهيري رئيسة الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات أن مجموعة "الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة للنساء" التي أُنشئت مؤخرًا بالتعاون من طرف أعضاء الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات ومنظمات في أحزاب سياسية بتقديم مذكرة من أجل رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء ضمن البرلمان القادم. وتعتزم هذه المجموعة التي تضم أكثر من 500 عضو منهم برلمانيات والتي تغطي بدعم وزيرتين في الحكومة تقديم المذكرة للوزير الأول ووزير الداخلية في إطار المفاوضات الجارية بين الوزارة الأولى والأحزاب السياسية من أجل مراجعة قانون الانتخابات.

البصير

نحو إنشاء برلمان خليجي موحد



العمل البرلماني وصولاً به إلى برلمان خليجي موحد، مؤهين أهمية تكثيف ورش العمل بين الأمانة العامة لتعصب في بولقة تطوير العمل الخليجي الموحد.

وأكد المشاركون على أهمية هذا الاجتماع كونه يخطط بالعمل المشترك خطوة على سلم تعزيز التكامل التشريعي والذي يعتبر هدفا استراتيجيا ويعكس الرغبة الصادقة في تيسيل الفورات والتجارب وصولاً إلى تحسين الأداء كما أكدوا على أهمية ما تضمنته ميثاق جدول أعمال هذا الاجتماع والتي لتتركز في تطوير أعمال الشجان ورفع مستوى الأداء شكلاً ومضموناً، بما في ذلك دعم كواهرها وهيكليتها التطويرية والأجهزة

اجتمعت يوم 04 ماي 2006 فعاليات الاجتماع العاشر لاجتماع الأمانة العامة لمجلس الشورى والوزيرة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد أن ناقش المشاركون خلال يومين عدداً من أوراق العمل واستعرضوا التجارب الخليجية في المجالس التشريعية لعمل لأمانات العامة، والتفق المشاركون على تطوير البناات العمل البرلماني الموصى إلى برلمان خليجي موحد.

وأكد البيان الختامي للاجتماع على أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات في دعم مسيرة التعاون والتكامل ضمن منظومة العمل المشتركة، مشيرين إلى أهمية توحيد الجهود وتطوير البناات

المساعدة لها والتي تزودها بالمعلومات والنصائح التي تهيئ لها الأمانة المشتركة لاجتماع القرارات السليمة بما يساهم في دفع وتهيئة الظروف المناسبة لأداء أعمالها في إطار مسيرة عمل الأمانات العامة للمجالس بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تعد رافداً أساسياً من روافد تطوير التعاون والتشقيق بين دول المجلس وقد اعتمد الاجتماع مشروع خطة الشريب المشتركة لعام 2006 على أن تتولى الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تنظيم برامج تدريبية مع المعهد الجمهوري بواشنطن أو أي جهة أخرى متخصصة في هذا المجال لتحقيق الأهداف المرجوة وذلك بالتنسيق مع لجنة التدريب، وأقر الاجتماع تكليف الأمانتين العامتين بمجلسي الشورى والنواب في البحرين بدراسة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNU) لإقامة دورات وبرامج تدريبية وتنظيم زيارات استطلاعية والتعاون لاداب الكوادر من ذوي الخبرة لإقامة دورات وورش.

ودعا الاجتماع جميع الأعضاء العاميين للبرلمانات العربية إلى اجتماع خاص عقد في دمشق في بداية شهر يوليو القادم يتم خلاله الخروج بصيغة نهائية لتطوير منظومة عمل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

الكويت

فوز المعارضة في الانتخابات التشريعية



أعلنت النتائج النهائية الرسمية أن المعارضة الكويتية حققت تفهما في الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم الخميس 29 جوان 2006 وقد فازت بـ 33 من المقاعد في البرلمان مقابل 29 في البرلمان السابق كما أعلنت نفس النتائج أنه لم تنتخب أية امرأة من 28 مرشحة شاركن في الانتخابات وهي الأولى في تاريخ الكويت تشارك فيها النساء.

وقد تم إجراء انتخابات مجلس الأمة الجديد في الكويت بموجب الترسيم رقم 147 لسنة 2006، الذي أصدره الأمير الصباح في 21 ماي الماضي ويقضي بحل المجلس والدعوة لانتخابات مبكرة لآخر شهر جوان، وبهذا يكون قد حسم من خلاله الغلاف القائم بين الحكومة وأغلبية النواب بمجلس الأمة حول مشروع لتعديل الدوائر الانتخابية.

فرنسا

فرنسا تعتمد قانوناً جديداً للهجرة



بموضوع الهجرة إليها بدلاً من بعد دور البلد المستقبل للمهاجرين ويعتبر ساركوزي من المتشائمين الأقوياء في الانتخابات الرئاسية الفرنسية القادمة

ويلزم القانون الجديد المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على تعهد بتعلم اللغة الفرنسية والاحترام سيادي الجمهورية الفرنسية ويضع قيوداً شديدة على موضوع استخدام المهاجرين لعائلاتهم.

وقال ساركوزي إن اضطرابات الضواحي التي شهدها فرنسا الصيف الماضي قد أثرت فتل نظام الهجرة والاندماج في فرنسا ويهدف من حق فرنسا أن تختار المهاجرين الذين تريد مثل عدد من الدول الأوروبية.

ويذكر بالذكر أن أغلب المهاجرين إلى فرنسا هم من سكان مستعمراتها الإفريقية السابقة وكان القانون الجديد محل انتقاد العديد من الدول الإفريقية وأدفعه كان الرئيس السنغالي عبد الله ولد

ويقول وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي والتي ينص هذا القانون أن هذا النص سيحل القوانين الفرنسية متطابقة مع القوانين السارية في بقية الدول الأوروبية. أما منتقدو القانون فهم يعتبرون أنه عنصري ويذهبون ساركوزي بالخروج نحو أقصى اليمين الفرنسي.

أكن ساركوزي يقول أن على فرنسا التحكم

وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون جديد أكثر تشدداً للهجرة إلى فرنسا. ويحسب القانون الجديد سيكون من الصعب جداً للمهاجرين الذين لا يمتلكون مهارات الإقامة في فرنسا كما ينص القانون الجديد حق الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين الذين أُلغوا عشر سنوات في فرنسا.

الولايات المتحدة الأمريكية

مجلس الشيوخ يصادق على دفع حصة الولايات المتحدة كاملة في ميزانية الأمم المتحدة



المتحدة للاتفاق على حصة السلام الدولية بـ 25 بالمائة فقط على الرغم من أن الحصة العامة للأمم المتحدة حددت. واعتماداً على على الدول وتتمتعها بالثروات حصّة واشنطن بـ 21 بالمائة

ونشر الأمم المتحدة حالياً 15 دولة حفظ سلام تضم 75 ألف جندي ورجل شرطة و12 ألف طائرة. حيث توجد الجمعية الأكثر في الكونغرس وينتشر 17 ألف عنصر حفظ سلام هناك. لديها 15000 جندي فاسولان بـ 9300 جندي حيث بلغ اتفاق الأمم المتحدة العام الماضي على هذه الميزانية نحو 1.9 مليار دولار.

حصة السلام الدولي المحددة حالياً من قبل الكونغرس إلى 27 بالمائة. وهي النسبة التي يقول الأمم المتحدة أن واشنطن لديها للمنظمة

وفي هذا الصدد صرح النائب الديمقراطي جوزيف بومر، عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن الأرقام التي وضعها وزارة الخارجية الأمريكية حول الميزانية المأخوذة المستحقة على الولايات المتحدة للأمم المتحدة تشير إلى أن عليها دفع 1.8 مليون دولار.

يذكر أن الكونغرس الأمريكي كان قد أصدر تشريعاً عام 1994 يحدد حصة الولايات المتحدة من ميزانية الأمم

في العالم. وقالت مصادر إعلامية أن تدعيلاً لقوم المجلس على ميزانية الدفاع ويرفع سقف المستحقات المالية على واشنطن من نسبة 25 بالمائة المالية للاتفاق على عضلات

صادق مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 24 جوان 2006 على دفع الولايات المتحدة لحصتها كاملة في ميزانية الأمم المتحدة المخصصة للأنفاق على عضلات المنظمة لحفظ السلام

فيتنام

البرلمان الفيتنامي يختار رئيساً جديداً للبلاد



اختار البرلمان الفيتنامي نجويان مينه ترونج رئيس الحزب الشيوعي في العاصمة رئيساً جديداً للبلاد. وحصل ترونج على ترشيح برلمانية بنسبة 94 بالمائة. حيث أنه كان المرشح الوحيد لمنصب الرئيس. كما أظهر نائب رئيس الوزراء نجويان تان ترونج رئيساً جديداً للوزراء داها لغان فان كهاي الذي يبلغ من العمر 72 عاماً.

يذكر أن كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان قد ضمو استقلالهم لإتاحة المجال لقيادة جديدة. ويؤكد أن يدعوهم بعض الوزراء في تقديم استقالتهم في خطوات تهدف إلى تجديد القيادة السياسية للبلاد

سلوفاكيا

حزب المعارضة اليساري السلوفاكي يفوز في الانتخابات البرلمانية



من مكاتب الاقتراع. أما حزب المحافظ، البحري الممثل للأقلية المجرية في سلوفاكيا فتحصل على 11.93 بالمائة

كما كشفت النتائج على أن الحزب الوطني السلوفاكي (يمين متطرف) الذي ينشر علماً أفكاره العنصرية المجرية والحقير حصل على 11.37 بالمائة من الأصوات والشيوعيون على 3.95 بالمائة الذي لن يكونوا مطلبين في البرلمان المكون من 150 مقعداً

أنتهزت النتائج الأولية التي أعلنتها لجنة الانتخابات السلوفاكية أن الحزب اليساري المعارض يرئاسة روبير فيكو حقق فوزاً في الانتخابات التشريعية بعد تحسّله على نسبة 29.75 بالمائة.

وذكرت مصادر رسمية أن الاتحاد الديمقراطي والمسيحي الذي يرشّعه رئيس الوزراء المستقبة ولاينه ميكلوس نوزورندا يتصدر المرتبة الثانية بنسبة 17.7 بالمائة وذلك بعد فتراسات الساعين في 80 بالمائة

ذكرى وترحم

في الذكرى الرابعة لوفاة المجاهد المرحوم محمد الشريف مساعدي، والتي أحيיתה جمعية مشعل الشهيد بقسنطينة في بداية شهر جوان 2006. بعث السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة الرسالة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواتي إخواني ..

إنها لمكرمة تحسب لجمعية مشعل الشهيد أن تقف اليوم وقفة الوفاء والعرفان بمناسبة الذكرى الرابعة لوفاة المجاهد المرحوم محمد الشريف مساعدي ، ذلك الرجل الذي ترعرع منذ أيام شبابه الأول في مدرسة الحركة الوطنية ، فاستقى من الرواد مثلها ، وتغذى منها مع جيله بزاد الطريق ، تَوْقاً للحرية ، وطلباً للإنعتاق.. فكان بذلك أصيلاً في النضال ، ثابت الجذور في الذود عن انتماء وهوية الأمة ، ثم بعد ذلك مجاهداً محارياً في الصفوف الأولى مع فجر ثورة التحرير المجيدة، نذكره - اليوم - صنيديداً مقدماً، شهيداً للمواقف، عالي الهمة، له في ميادين المعارك شواهد ، وفي التدبير مواضع.

في هذه الذكرى الرابعة لوفاة الأخ المجاهد الرئيس محمد الشريف وأنا أترحم على روحه الطاهرة معكم. لا أزعج استحضار مسيرة نضالية ، تمتد على أكثر من نصف قرن، بدأت مع بروز الحركة الوطنية، وانتهت برحيل الفقيد في وقت كانت فيه الجزائر على أعقاب المصالحة الوطنية، بعد أن عاشت آلام ومآسي عشيرة الدم والدمار .. وإن في رحيله - رحمه الله - قبل ثلاث سنوات لحرقه ألبنة لمن عرفه وخبر طبعه، فلقد كان بنفسه شوقاً لزمين الوئام والمصالحة .. يراها قريبة آتية، وقد لاحت بوادرها وإرهاصات.

إن رجالاً مثل سي محمد الشريف - أخواتي إخواني - يحتفى بهم لأنهم بلغوا في وطنيتهم المدى البعيد، فما منوا بذلك ، ولأنهم عملوا في ما تولوا من مناصب رفيعة ومسؤوليات جسام بما أوتوا من إخلاص وتفان ، وما ترفعوا بذلك إستكباراً بل رَفَعُوا تقديراً وإحتراماً.

لقد خلد محمد الشريف إلى الصمت والسكينة عندما إستجدت ظروف دفعت به إلى ذلك، وفي هذه الحال ظل يَرْقُب الأوضاع متألماً، متحسراً، موجوع النفس، كرفاقه المجاهدين لما آلت إليه أحوال البلاد من إرهاب همجي أعمى، ما كان يخطر على بالهم وهم الذين قَرَّتْ عيونهم بالإستقلال، وإرسمت بل نقش في ضمائرهم الحرة الكريمة أمانة ، متأخية ، متضامنة.

أخواتي إخواني ..

لقد شاءت الأقدار أن تكون خاتمة المسيرة اعترافاً وامتناناً لسي محمد الشريف، إذا عينه أخوه المجاهد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عضواً بمجلس الأمة وانتخب لاحقاً رئيساً له، عربون وفاء للعقلاء المتمرسين.

ومن موقعه رئيساً للغرفة البرلمانية الثانية تهيأت له فرصة المساهمة من جديد في أحد أهم المنعطقات التاريخية في بلادنا بالتمهيد الهادئ والرصين لأجواء المصالحة الوطنية التي ينعم بها شعبنا .. وما هي ذكراه الطيبة تحوم علينا وستبقى وقد تحققت المقصد ، وخرجت الجزائر - والحمد لله - من أزمتها مشربة إلى الآفاق التي تطلع إليها الشهداء والمجاهدون.

ولن يتأتى لي أن أنهي كلماتي هذه دون أن أنوه بمبادرة جمعية مشعل الشهيد التي أتاحت لنا هذه الوقفة للتذكر، وللوفاء، وللترحم على روح فقيد الجزائر الأخ المجاهد الرئيس محمد الشريف مساعدي.



والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

